الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار _عنابة_

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مطبوعة بيداغوجية في

مقياس: الثورات المحلية

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث

إعـــــداد:

د/ محمد ميلودي

السنة الجامعية: 2023/ 2024

مقدمة

جامعة باجي مختار - عنابة
المجلس العلمي
للعلوم الإنسانية والاجتماعية

أثارت الحقبة العثمانية جدلا واسعا بين المؤرخين والمفكرين في تحديد طبيعة هذه الفترة في المجال العربي عموما والجزائر بالخصوص، وما زاد من تعقيد مهمة البحث والتنقيب هو قلة الوثائق المنشور والربائد الخفية.

إن المعضلة الكبرى التي نراها عقبة صعب تجاوزها، هي طريقة الطرح في دراسة الظواهر التاريخية في الجزائر خلال العهد العثماني، إذ غلب عليها التبسيط المعرفي والدراسات الجزئية والأحكام المتسرعة التي تختزل الحدث دون قراءة كلية.

وعليه أنتجت العديد من المنجزات البحثية تناقضا ضمنيا في نصوصها بدل الإجابة عن التساؤلات المطروحة وإزالة الضبابية التي ورثت عن الكتابات الاستعمارية الفرنسية.

وعلى هذا النحو، نجد أن موضوع الثورات المحلية التي عرفتها الأيالة الجزائرية لا يستثنى في هذا الإطار، ومن اجل استكمال حلقة البحث التاريخي وإزالة بعض اللبس الذي طغى عن الأحداث التي شكلت السياق العام لمختلف الانتفاضات المحلية التي عرفتها البلاد الجزائرية جاءت هذه الدراسة الموجزة التي هي في الأصل مطبوعة بداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث.

وقد حاولنا قدر الإمكان التنسيق بين المدركات العامة للطالب والمستهدف من الوحدة التعليمية وبين تجاوز المعطى النصي التقليدي لتقديم الحدث الماضي في طرائق جديدة و عرض بنية الظواهر التاريخية بمختلف حيثياتها من منظور علائقي.

وفي ذات السياق، صححنا بعض الأخطاء الواردة في تواريخ الثورات بعد البحث والتقصي عنها في المتروكات الكتابية العربية والأجنبية، مقدمين الحدث وزمن وقوعه بطريقة مضبوطة ومتسلسلة حسب ما هو مقرر من اللجان والجهات المختصة.

وقد استندت نصوص هذه المطبوعة البيداغوجية إلى مجموعة من المصادر المهمة في تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية، بداية من وثائق مهمة دفتري لتقديم بعض التجذير المعرفي للظواهر السائدة في المجتمع والدولة من اجل فهم اشكاليتها المطروحة، مرورا بسجلات الضرائب والبايلك والمراسلات التي كانت بين الموظفين السامين في أواخر الفترة العثمانية، وهذا دون إهمال مختلف المستندات الأخرى من المصادر المحلية والأجنبية.

وعليه، كان هذا المنجز العلمي الذي بني على أساس منهج تاريخي دقيق جمع مابين سرد الحدث ووصفه كما ورد في المصادر المختلفة بكل أمانة مع إخضاعه للنقد والتحليل والتفسير

الذي فرضته طبيعة الموضوع المدروسة المكون من أجزاء متداخلة ارتبطت بإشكالية الدولة والقبيلة والأرض خلال الفترة الحديثة التي مازالت تطرح تساؤلات عدة، خاصة ما تعلق بالفضاء الترابي للأيالة الجزائرية خلال الحقبة العثمانية، فجاء هذا البحث لبسط العديد من القضايا وتقديم مقاربات جدية تكون إضافة إلى غيره من بحوث سابقة بالرغم من قلتها.

أوضاع الجزائر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر

مرت الجزائر خلال الفترة العثمانية بتحولات عميقة تحكمت فيها الظروف الداخلية والخارجية للدولة آنذاك، بتغير طبيعة العلاقة بين الأيالة والمركز العثماني، بالإضافة إلى التراكمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية كذلك التي عرفها الشأن الداخلي للدولة والمجتمع الجزائري.

وقد ساهم تطور الفكر السياسي، الذي كان مرتبطا بشكل وثيق بالجانب الديني خلال تلك الحقبة، بصفة جوهرية في مختلف المستجدات التي عرفها الحكم بالبلاد الجزائرية، وبرز هذا التطور بجلاء لدى الساكنة كما لدى المسؤولين من خلال تعاملاتهم مع الرعية وقراراتهم المتخذة، فنتج على اثر ذلك صراعات بأبعاد مختلفة تمثلت في شكل انتفاضات مست مختلف أرجاء البلاد، وان كانت هذه من سمات الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، فإن الثورات المحلية يمكن عدها كملمح خصت مختلف مراحل الحقبة العثمانية، بيد أن هذه الانتفاضات والثورات اختلفت في أسبابها ومجرياتها وطريقة تعامل السلطة معها حسب الظروف وتبعا لكل مرحلة، وقد ازدادت وتزامنت في مناطق مختلفة من البلاد خصوصا مع بدايات القرن 19م.

ولا يمكن للدارس أن يفهم حقيقة هذه الثورات وأسبابها، وبالتحديد تلك التي كانت في فترة القرن 19م، إلا بقراءة شاملة ومتفحصة لتركيبة الدولة وبنية المجتمع، وتشريح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن 18م.

1.الأوضاع السياسية:

1.1 داخلـــــيا:

ارتبط الواقع السياسي للبلاد الجزائرية خلال النصف الثاني 18م، بالجذور التاريخية التي تكونت بفعلها الدولة في الفترة الحديثة وكان ارتباطها في مرحلة التأسيس بصفة وثيقة بالمركز العثماني، ما جعلها تحمل السمات العثمانية في النظم والقوانين وإدارة المؤسسات.

وتأثير النموذج العثماني على البلاد الجزائرية جعلها تقوم على مبدأ مهم عرفه اغلب الفضاء العربي وهو مبدأ المحافظة، بإبقاء المجالات الترابية للأيالات على الحالة التي كانت عليها مع حفظ السيادة العثمانية فيها، فكانت بموجب ذلك مختلف المؤسسات وفي مقدمتها السياسية موجهة للحفاظ على الوضع الراهن، ولم يكن تطبيق المصلحة العامة من قبل الحكام والمسؤولين أمرا منهيا عنه طالما يدخل ضمن خدمة الدولة الإسلامية، وعلى اثر هذا تشكلت شبكة واسعة من المصالح والمنافع، أصبحت طاغية على المشهد السياسي[1].

وعند تتبع الوقائع والأحداث التاريخية السياسية التي طبعت المشهد في البلاد الجزائرية نسجل تحولا مهما في هرم النظام السياسي سنة 1710م، إذ زادت سلطة منصب حكام الدولة، وتراجع نفوذ الجند وتدخلاتهم بصفة مؤقتة، وقد حدث ذلك حينما وصل الداي علي شاوش إلى

[1] هاملتون جب وهارولد باون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة ودراسة: أحمد أيبش، ج1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012، ص 287.

رأس السلطة وقام بإلغاء منصب الباشا الذي كان يرسل متوليه من قبل السلطان كممثل عنه، وجمع على اثر هذا في شخصه منصب الباشا والداي[2].

وفي الجهة المقابلة لم يرض الديوان السلطاني بالتحولات الحاصلة في الجزائر، إذ عارض ذلك بشدة وحاول إعادة نفوذه مرة أخرى، وهذا تجلى حينما قام سنة 1729م، بإرسال باشا آخر وهو علي درناوي، إلا أن الداي آنذاك كرد عبدي (1724– 1732م)، رفض استقبال الباشا المبعوث من السلطان، ويبدو أن هذه المحاولة الفاشلة قد جعلت الباب العالي يستسلم للأمر الواقع[3].

إن الهدف من بسط هذه المحددات في البداية هو من أجل تلمس الواقع السياسي الذي عرفته الأيالة خلال النصف الثاني من القرن 18م، كنوع من أنواع التأصيل التاريخي حتى تتسع الأفهام وتتضح الرؤى.

وفي إطار النهج، وبعد تحديد الموجهات الناظمة للأوضاع السياسية والتعريج على أهم المتغيرات الحاصلة، لابد من إعطاء صورة موجزة عن الهياكل والمؤسسات السياسية الإدارية للدولة خلال الفترة المشار إليها.

1.1.1 المؤسسات السياسية:

ويمكن تقسيم مؤسسات الدولة السياسية إلى قسمين رئيسين أولهما مركزية والأخرى إقليمية.

---

[2] عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 58.

[3] عائشة غطاس وآخرون: المرجع السابق، ص 58–59.

1.1.1.1 المؤسسة المركزية: كان مقرها مدينة الجزائر هي موجهة لإدارة البلاد بأكملها وأهم هيئاتها:

1.1.1.1.1 مجلس الدولة (الديوان): أصبح الديوان مع مرور الوقت أهم هيئة سياسية في البلاد، وبالرغم من أننا لا نملك تاريخا دقيقا عن تأسيس هذه الهيئة، إلا أن نفوذ الديوان في تسير دواليب الحكم، قد شد انتباه العديد من الإخباريين الذين نقلوا رواياتهم عن الأوضاع السياسية للأيالة[4].

وكان هناك ديوانان أحدهما كبير والآخر صغير[5]، ويضم الديوان الصغير كبار الضباط من الجيش والمسؤولين السامين ويرأسه الباش، أما الديوان الكبير فيضم أيضا عددا من الضباط وقادة الجيش كما يضم ممثلي السلطة الدينية ورياس البحر وأعيان مدينة الجزائر مركز حكم وإدارة الدولة ويرأس هذا الديوان قائد الجيش[6].

2.1.1.1.1 مجلس الحكومة: ويضم المسؤولين السامين في الإدارة المركزية للدولة[7]، وهم:

1.2.1.1.1.1 الداي: وهو حاكم البلاد يجمع في مهامه بين السلطات السياسية والقضائية والعسكرية وغيرها، وينتخب الداي من قبل كبار المسؤولين في الديوان واعيان البلد ونقيب الأشراف وكبار فقهاء وعلماء مدينة الجزائر ونحوهم.

---

[4] المرجع نفسه، ص 112.

[5] وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة: عبد الله زبادية، دار القصبة، الجزائر،2007، ص 77.

[6] عائشة غطاس وآخرون: المرجع السابق، ص 113.

[7] المرجع نفسه، ص 114.

والـداي هـو الموجـه للسياسـة الخارجيـة للـبلاد، يسـتقبل سـفراء الـدول الأجنبيـة ويتبـادل الرسائل والتحايا معهم وغير ذلك[8].

2.2.1.1.1.1 الخزناجي: كان في الجزائر هو المشرف العام على مداخيل ومصاريف الدولة كما كلف بالإشراف على الصندوق الذي تحفظ فيه الأموال[9]، وخلال النصف الثاني من القرن 18م، أصبح هو الشخصية الثانية في الدولة ويحل محل الباشا حين غيابه[10]، ويصفه كتاب التشريفات بأنه الوزير الأول في الحكومة[11].

وقد عرفت وظيفة الخزناجي تطورات في صلاحياتها، إذ لم يكن متولي صاحب هذا المنصب سوى موظف بسيط مكلف بالإشراف على الصندوق المالي ويأتمر بأوامر الكتاب السامين[12].

3.2.1.1.1.1 أغا العرب: وهو أحد كبار المسؤولين ومنصبه من أخطر المناصب، إذ يصنف في المرتبة الثانية بعد الباشا والخزناجي[13]، وأغا العرب هو قائد وحدات الفرسان التي تتكون من العناصر المحلية[14]، وتخضع لأغا العرب سبع قيادات ذكرها الزهار مرتبة بقوله: " أما

---

[8] (A) BENMANSOUR, Alger XVI-XVII Siècles, journal de Jean-Baptiste Gramaye « évêque d'Afrique », le Cerf, paris, 1998, p212.

(A)DEVOULX, tachrifat, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p 28.

[10] (H.DE) GRAMMONT, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux, paris, 1887, p 229

[11] (A) DEVOULX, tachrifat, op. cit, p 27.

[12] محمد ميلودي: الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة 02، قسنطينة، 2019/2018، ص 50.

[13] المرجع نفسه، ص 50.

[14] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، ش. و. ن.ت، الجزائر، 1982، ص 128.

مرتبة هؤلاء السبعة فهي هكذا:قائد بني خليل، قائد بني موسى، قائد الخشنة، قائد بني جعد، قائد بني سليمان، قائد عريب، قائد حجوط "[15].

ومن أهم المسؤوليات التي أنيطت بمنصب أغا العرب هي جمع الضرائب من القبائل وفرض الأمن والحفاظ على سلطة وسيادة الدولة في هذا الشأن، ويكون ذلك عن طريق مساعديه[16].

4.2.1.1.1.1 خوجة الخيل: ويسمى كذلك بآت خوجاسي كما ورد في بعض المصادر، وهو أحد وزراء الباشا المكلفين بالإشراف على مداخيل الأيالة من أراضي البايلك، كما أسندت له مهمة بيع حيوانات البايلك[17].

وكانت وظيفة خوجة الخيل في البداية تنحصر مهامها في تسجيل خيول البايلك التي تقدم من الرعية، ولكن مع مرور الوقت عرفت تطورات وتوسع في الصلاحيات كغيرها من الوظائف، فأصبح متقلد هذا المنصب مشرفا ومكلفا على جميع المطالب العينية الزراعية والحيوانية العائدة للدولة[18].

---

[15] أحمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ش. و. ن.ت، الجزائر، 1974، ص 48.

[16] عائشة غطاس وآخرون: المرجع السابق، ص 117.

[17] (J.M) VENTURE DE PARADIS, Alger XVIII Siècle, édité par Fagnan, Alger, 1898, p 116.

[18] بن عتو بلبروات: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني،ج1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016، ص359.

5.2.1.1.1.1 وكيل الحرج: متقلد منصب وكيل الحرج كان بمثابة وزير البحرية[19]، وهذا ما تناقلته المصادر التاريخية خلال النصف الثاني من القرن 18م، وقد كان في بادئ الأمر صاحب هذه الوظيفة مجرد موظف بسيط في قطاع الترسانة، ولكن بفعل التحولات التي شهدها الجهاز الإداري أصبح الرجل الأول في البحرية[20].

6.2.1.1.1.1 البيت مالجي: كان البيت مالجي مكلفا بالنظر على شغل المواريث المخزنية[21]، والسهر على حجز ممتلكات المتوفين الذين لم يخلفوا عقبا ولم يكن لهم وارث شرعي[22]، وكان للبيت مالجي مقر يزاول فيه مهامه مثل غيره من وزراء الباشا[23]، ولا يمكن أن يقبر أي شخص إلا بترخيص منه[24] ويدخل ضمن دائرة اختصاصه صيانة المقابر والحفاظ عليها[25].

2.1.1.1 المؤسسة الإقليمية: مقرها عواصم البايلكات وهي مركز إدارة هذه الأقاليم، وأبرز موظفيها هم:

---

[19] (A) DEVOULX, tachrifat, op. cit, p 28.

[20] محمد ميلودي: المرجع السابق، ص 54.

[21] عائشة غطاس وآخرون: المرجع السابق، ص 118.

[22] (D.R) SHAW, Voyage dans la régence d'Alger, tr. de l'anglais par J. Mac Carthy, marlin, paris, 1830, p 168 .

[23] (J.M) VENTURE DE PARADIS, op. cit, p 116.

[24] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، المصدر السابق، ص 134.

[25] (A) DEVOULX, tachrifat, op. cit, p 28.

1.2.1.1.1 الباي: مثل الباي السلطة العليا في البايلك فكان بمثابة الباشا في الأيالة، جمع بين المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وكان الباي يعين ويعزل من قبل حاكم البلاد[26].

2.2.1.1.1 الخليفة: يحتل الخليفة المرتبة الثانية بعد الباي من حيث المهام والصلاحيات والمكانة، وينوب عن الباي حين غيابه، ومن صلاحياته الإشراف على تسيير القوات التي كانت تكلف بجمع الضرائب وإحلال الأمن، ولسلطته يخضع القواد في البايلك[27].

كما لعبت إلى جانب ما تقدم، وظائف قائد الدار وخزناجي البايلك وأغا الدايرة والباش كاتب، أدوارا مهمة في الإدارة الإقليمية والشؤون السياسية بالبلاد الجزائرية خلال النصف الثاني من القرن 18م.

2.1.1 مميزات النظام السياسي:

1.2.1.1 تداخل المهام والوظائف:

إن القراءة المتفحصة للنموذج السياسي للدولة الجزائرية خلال النصف الثاني من القرن 18م، بعد بسط مختصر لمؤسسات الدولة الحيوية في المركز والأقاليم، يتبين أن الإدارة الإقليمية هي نموذج مصغر عن الإدارة المركزية في مدينة الجزائر، كما أن تقسيم المهام وتوزيع الصلاحيات بين الوظائف السامية والمساعدة كان فيه نوع من الضبابية، إذ لم تنحصر مثلا المهام السياسية في وظائف معينة، حيث نجد أحيانا إسناد مهمات سياسية لمسؤولين يبدو في

[26] (E) MERCIER, Histoire de Constantine, J. MARLE ET F. BIRON, Constantine, 1903, p 212.

[27] محمد ميلودي: المرجع السابق، ص 58.

الظاهر وكما حددت صلاحياتهم المصادر المختلفة أن لا علاقة لهم بالجانب السياسي، وفي تداخل صلاحيات كبار المسؤولين الذين شكلوا أساس النظام السياسي بالبلاد الجزائرية نجد في هذا الصدد أن الخزناجي إبراهيم خوجة يقود مابين سنتي (1734–1736م) حملات عسكرية لإنهاء عصيان وتمرد بعض الثائرين في غرب الأيالة، وفي عهد محمد باشا (1765م–1790م)، قام الخزناجي بالمشاركة في صد حملة اورلي سنة 1775م، وهذا بالرغم من أن صلاحيات الخزناجي لم تكن تتجاوز المهام المدنية في المؤسسة المركزية المديرة لمصائر البلاد[28].

2.2.1.1 الصبغة العسكرية:

وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى سمة بارزة طبعت النظام السياسي الجزائري وهي الصبغة العسكرية، وهذا ما دفع القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر (1816 –1824م)، لوصف النظام السياسي بالأيالة الجزائرية بأنه جهورية عسكرية، ينتخب حاكمه لمدى الحياة مع التأكيد على نجاعة هذا النظام الحكومي الذي اثبتته استمرارية لفترة طويلة، إذا استثنينا بعض التغييرات الصورية[29].

والسمة العسكرية التي طغت على المشهد السياسي الجزائري تعود إلى جذور تأسيس الأيالة وتكون النظام في البلاد، وهي خاصية مستمدة من نموذج الدولة العثمانية المركزية التي تشكلت أساسا وبنت دعائمها ونظامها على الفتوحات والغزو العسكري، فترتب عن ذلك إسناد

[28] محمد ميلودي، المرجع السابق، ص 126

[29] وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1982، ص 42.

إدارة الألوية إلى رجال عسكريين ما أعطى لهم مكانة وسمح لهم بوضع آليات التسيير والإدارة في تلك الوظائف والمناصب التي منحت لهم[30].

وقد أشار شالر، الذي تمكن بفضل موقعه من تقديم توصيف دقيق لطبيعة نظام الحكم، إلى السمة التي تقدم بسطها والى نموذج النظام السياسي بقوله: " فإن هؤلاء البسطاء تمكنوا من إقامة الحكومة التي سمحت لهم بها الظروف، على غرار النموذج الوحيد المعروف لديهم للحكومة، وهي الحكومة العثمانية، وأقاموا دستورهم على مبدأ الغزو والفتح مع الاحتفاظ للانكشارية وحدهم بحق شغل مناصب الثقة والمناصب الشرفية أو المناصب التي تدر مكاسب[31].

وبهذا صار الغزو والفتح من أهم أسباب كسب الحظوة والارتقاء السياسي السريع، وزادت مكانة المؤسسة العسكرية التي باتت ركيزة في استمرار الحكم العثماني بالبلاد الجزائرية ما جعل الباب العالي يمنحها الثقة المطلقة ويكافئها بمزيد من الامتيازات، وبهذا استحكمت الخاصية العسكرية التي طبعت الحياة السياسية في الأيالة[32].

وعليه كان الجيش، في أغلب الأحيان، هو الموجه للنظام السياسي والمستأثر بالحكم، ومن رضي عليه أغلب العساكر فإنه بإمكانه اعتلاء هرم السلطة[33]، إذ يصف أحمد الشريف

---

[30] خليل اينالجك وآخرون: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (1600– 1914)، ترجمة: قاسم عبده قاسم، مجلد 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص 67.

[31] وليام شالر: المصدر السابق، ص 41–42.

[32] محمد ميلودي: المرجع السابق، ص 104.

[33] جميلة معاشي: الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة نهاية العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/ 2008، ص 59.

الزهار تولي أحد الباشاوات الحكم وهو أحمد باشا بقوله:" استقدمه العسكر لدار الإمارة بعد مقتل مصطفى باشا فأحضر الديوان والعلماء وأعيان الدولة وأجلسوه على سرير الملك وخلعوا عليه الخلعة السلطانية ورفع العلم العثماني وضربت عليه النوبة وأطلقت عليه المدافع ونادى منادي بالأسواق، ورحم على المتوفي ودعا للنصر لمن تولى وبايع من حضر في ذلك الوقت"[34].

والملاحظ أن حكام الدولة أنفسهم كانوا يدافعون عن العساكر أمام السلاطين العثمانيين، ويبدو أن ذلك من أجل عدم إثارة غضب الجيش، وهذا ما نستشفه من رسالة وجهها أحد دايات الجزائر إلى الباب العالي حيث يقول فيها: " سوف لن نتردد في تنفيذ أوامركم ومخالفة ذلك يعد جناية ومصدرا للمشاكل وأن طاعتنا للسلطان أمر مسلم به، شريطة أن لا يمس شرف الانكشاريين"[35].

وتنفذ الانكشارية في مؤسسات الدولة وسيطرتهم على الحياة السياسية كان سابق لهذه الفترة، فقد أثارت سطوتهم انتباه الفارس دارفيو **"CHEVALIER D'ARVIEUX "** خلال النصف الثاني من القرن 17م، الذي ذكر أن الأغا الذي يريد البقاء مدة أطول في منصبه يجب عليه تحقيق ثلاثة شروط وهي: أن لا يثير اشمئزاز أي جندي و أن يعتني بمرتبات العساكر ودفعها بشكل منتظم دون إنقاص ولا تأخير[36].

---

[34] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 95.

[35] عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الدار التونسية، تونس، 1972، ص 246.

[36] (CH) ARVIEUX, Mémoires Chevalier d'Arvieux, T5, Charles-Jean-Baptiste Delespine, Paris, 1735 , p 245-246.

ومن الموضوعية بما كان أن تدخلات الجيش في السياسة في الجزائر لا يمكن عدها دوما ممارسة سلبية، وأنها تتم فقط من أجل تحقيق المصالح وكسب المنافع، والدليل على ذلك أن تدخلاتهم تكاد تختفي في الفترات التي حكم فها الأيالة باشاوات عرفوا بالعدل والتفاني في خدمة البلاد، كما كان الحال في عهد محمد بن عثمان باشا، الذي تصفه جل المصادر وحتى الأجنبية منها بالحكمة والسعي في خدمة الدولة والأمانة والأخلاق الحميدة[37]، ومن جهته يصفه الزهار بأنه رجل منصف عدل عارف بقوانين الملك[38].

3.1.1 النظام السياسي: بين الاستقرار والاضطراب:

عرفت البلاد الجزائرية خلال النصف الثاني من القرن 18م، نوعا من الاستقرار السياسي في القمة، خاصة في عهد الباشا محمد بن عثمان الذي حكم ما بين (1766م- 1790م)، وهي من أطول فترات الحكم في مرحلة الدايات بالجزائر[39]، وقد استطاع هذا الباشا بفضل الخبرة التي اكتسبها عن طريق المناصب التي تقلدها[40]، من أن يجنب الدولة ومؤسساتها السياسية ذلك الاضطراب والارتباك الذي طالما عرفته في فترات حكم الكثير من الباشاوات الذين سبقوه.

والحق أن استقرار الأوضاع السياسية في عهد محمد بن عثمان باشا لا يرجع فضله إلى هذا الداي وحسب، ولكن إلى وجود بايات أقوياء ونافذين تميزوا بالحكمة والبصيرة في إدارة أقاليمهم بالإضافة إلى الأمانة والنزاهة واطلاعهم على كيفيات وأساليب إدارة الدولة في تلك الفترة

[37](J.M) VENTURE DE PARADIS, op. cit , p96-97.

[38] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 23.

[39] جميلة معاشي: الانكشارية والمجتمع...، المرجع السابق، ص 11.

[40] (J.M) VENTURE DE PARADIS, op. cit, p96

بالتحديد، ونشير هنا إلى صالح باي في الشرق (1771- 1792م)[41]، ومحمد الكبير في بايلك الغرب (1779- 1797) ،[42] بيد أنه مع انتهاء عهد محمد بن عثمان باشا وصالح باي في الشرق ومحمد الكبير في الغرب، تغيرت الأحوال السياسية، ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين مرحلتين مهمتين خلال النصف الثاني من القرن 18م، يمثل تاريخ 1792م، الحد الفاصل بينهما.

فخلال المرحلة الأولى عرفت البلاد استقرارا سياسيا ملحوظا والتي تزامنت مع حكم الباشا محمد بن عثمان وصالح باي في بايلك الشرق ومحمد الكبير في الغرب، فبالإضافة إلى تميز الأداء الوظيفي لهؤلاء، ساهم مكوثهم في الحكم لمدة طويلة في تحقيق استقرار إداري وسياسي كبير في كامل الأيالة الجزائرية آنذاك.

أما المرحلة الثانية، فتبدأ مع انتهاء عهد محمد بن عثمان باشا وصالح باي في الشرق ومحمد الكبير في الغرب، فمنذ ذلك الحين تبدلت الأحوال السياسية واضطربت الأوضاع الإدارية وحلت الفوضى، وهذا ما يؤكده حمدان بن عثمان خوجة صاحب كتاب المرآة الذي حاول توصيف أوضاع الأيالة وذكر أسباب سقوطها في قبضة الفرنسيين سنة 1830م، حيث يقول: ما نصه: " لقد بدأت تجاوزات الأتراك والفوضى الناتجة عن عزل البايات سنة 1791م"[43] ، وإذا

---

[41]- منذ أن تولى إدارة البايلك حاول إصلاح أوضاعه، وقام بالعديد من الحملات ضد القبائل العاصية مثل قبائل أولاد نائل الذين كانوا يقطنون نواحي بوسعادة والجلفة، حيث تمكن الباي من هزيمتهم هزيمة نكراء في موقعة مالح أومسيف، ثم عاد صالح باي إلى قسنطينة مقر حكمه في أكتوبر 1773م. كما قام بحملات عديدة ووصل إلى بلاد الزاب بجيوشه. أنظر:

- (E)MERCIER, op.cit, p 217.

[42]- معاشي، الانكشارية والمجتمع...، المرجع السابق، ص 11.

[43] - حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 134.

كان حمدان خوجة لا يشير إلا بصفة عامة إلى سبب الفوضى السياسة التي عرفتها البلاد بعد هذا التاريخ، فإن مصدرا آخر، وهو محمد صالح العنتري، والذي قدم حقائق وبسط معطيات مهمة عن الواقع السياسي الجزائري آنذاك يذكر ما تقدم طرحه بشكل صريح حيث يقول: " وبالجملة أنه من حين موت الباشا الذي اسمه باب محمد ومات صالح باي، تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم وصار صغيرهم لايواقر(كذا) كبيرهم وبد (كذا) النقص في ملكهم"[44].

وتترجم الفوضى السياسية التي شهدتها البلاد الجزائرية بعد نهاية عهد محمد ين عثمان باشا من خلال عدم الاستقرار الوظيفي في أحد أهم المناصب في الأيالة وهو منصب الباي، فإذا أحصينا مدة بقاء البايات في مناصبهم في بايلك الشرق مثلا، نجد أنه منذ نهاية عهد صالح باي سنة 1792م، إلى غاية 1818م، لم نسجل بقاء أي باي في وظيفته أكثر من 5 سنوات ونصف، بل منهم من لم يبق سوى ثلاث أيام مثل إبراهيم بوصبع في ذي الحجة 1206هـ/1792م، وتوالت الفوضى السياسية والارتباك في المناصب المهمة، إذ نسجل في هذا الإطار كذلك بقاء الباي حسن ابن صالح باي 8 أشهر تقريبا والذي انتهى به المطاف للإعدام شنقا[45].

وبطريقة إحصائية بسيطة نجد أنه تعاقب في ظرف 26 سنة 15 بايا، أي منذ عزل صالح باي في المرة الأولى إلى غاية سنة 1818م، وهي السنة التي انتهى فيها حكم أحمد باي المملوك، وبمعنى آخر أن معدل بقاء البايات في وظائفهم خلال هذه الفترة هو أقل من سنتين[46]،

---

[44] محمد الصالح العنتري: فريدة منسية في حال دخول الأتراك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق: يحيى بوعزيز، دار هومة، الجزائر، د ت، ص 68.

[45] محمد ميلودي: المرجع السابق، ص 158.

[46] المرجع نفسه، ص159.

وهذا أحد مؤشرات الارتباك والفوضى السياسية التي عرفتها الأيالة بعد نهاية عهد صالح باي بالنسبة لبايك الشرق كعينة عن البلاد الجزائرية.

ولعل أهم ما يترجم عدم الاستقرار السياسي في مؤسسات الدولة المركزية في الجزائر هي سلسلة الاغتيالات المتعددة في صفوف الدايات بعد محمد بن عثمان باشا، إذ نحصي اغتيال ستة دايات من أصل تسعة، وفي كثير من الحالات كانت فئة الانكشارية من تقف وراء ذلك[47]، وهذه الظاهرة بدأت تتفاقم منذ تراجع مستوى المجندين الذين كانوا يتدجون فيصلون إلى أعلى المناصب في الدولة، حيث بعد أن واجه القائمون على التجنيد صعوبة في مد الأيالة بأعداد كافية من العساكر الذين كانوا عصب الإدارة والحكم، صاروا يسمحون لكل راغب في تغيير حياته من المغامرين وقطاع الطرق واللصوص لكي يصبحوا عساكر وقادة ومسؤولين في الأيالة الجزائرية، وقد بدأ هذا الانحراف على الأقل منذ النصف الثاني من القرن 17م[48]، وقد تأثرت مؤسسات الدولة السياسية أيما تأثر من تبعات هذه الظاهرة بعد تراكماتها خلال النصف الثاني من القرن 18م.

ومما تم بسطه يتبين بجلاء، الاضطراب السياسي وغياب الاستقرار الإداري في البلاد الجزائرية خصوصا بعد سنة 1792م.

2.1 خـارجـــــيا:

إن المتتبع لمسار السياسة الجزائرية الخارجية خلال النصف الثاني من القرن 18م، يدرك أنها عرفت تغيرا في أسلوب تعاملها مع الدول الأوربية، حيث تميزت بالهدوء والاستقرار

[47]– بن عتو بلبراوات: المرجع السابق، ص 39.

[48] -(CH) ARVIEUX, op cit, p251- 252.

وطغت السلمية على علاقات الجزائر بفرنسا وانجلترا وهولندا، ومع نهاية القرن 18م، كانت الأيالة في حالة سلم مع الكثير من الدول الأوربية، كما عملت على عقد اتفاقيات مع عدة دول، إذ جددت معاهدتها مع النمسا سنة 1748م، كما عقدت اتفاقية سلم مع هامبوري سنة 1751م، واتفق حكام الأيالة مع اسبانيا أيضا سنة 1785م، التي خاضت معها الجزائر حروبا كثيرة منذ القرن 10هـ/16م[49]، وفي هذا الصدد يصف احمد الشريف الزهار عقد الصلح مع اسبانيا خلال هذه السنة بقوله: " ووقع بينهم الصلح على ماية سنة، وذلك في البحر فقط. أما في البر من جهة وهران فلم يقع الصلح إلى ان فتح الله على المسلمين في أول ولاية حسن باشا ...ودفع الاصبانيول ثمن الصلح وغرامة ماية سنة سلفا وانزلوا القنصل ودفعوا العوائد وقد سمعت ممن حضر ساعة نزول المال قال: كانوا يضعون الواحد تلو الأخر على مسافة كبيرة حتى امتلأت الرحبة التي هناك...وأهل القيروانة نحو أربعمائة أسير خلاف البساكرة الحمالين كانوا يحملون ذلك مدة ثلاث أيام من الصبح إلى الليل..".[50]

وفي إطار التوجه الجديد الذي تبنته السياسة الجزائرية الخارجية تم عقد معاهدة كذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1795م[51].

والظاهر أن التحول في السياسة الجزائرية تجاه الدولة الأوربية مرده إلى عدة أسباب، لعل أبرزها التغيرات التي شهدتها أوربا بعد بروز بوادر النهضة الفكرية والسياسية والتنافس

---

[49] جمال قنان: نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوربية في العصر الحديث 1500- 1830، مجلة المصادر، العدد 18، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2008، ص 25

[50] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص34.

[51] جمال قنان: المرجع السابق، ص 25.

الاقتصادي بين تلك الدول، ويضاف إلى جانب ذلك، أن الأيالة الجزائرية استطاعت أن تفرض مكانتها التي حتمتها قوتها العسكرية والجغرافيا السياسة والاقتصادية على تلك الدول، بعد أن تصادمت مصالحها معهم فخاضت حروبا كثيرة مع العديد منها وانتهى المطاف بهذه الدول إلى أن تسلم بالأمر الواقع.

أما على المستوى المغاربي، فإن العلاقات السياسية الجزائرية بجارتيها تونس والمغرب لم تكن مثل علاقاتها بالفضاء الأوربي خلال النصف الثاني من القرن 18م، فإذا كان التوتر قد زال نسبيا مع العديد من الدول الأوربية، فإن علاقة الأيالة بتونس والمغرب خلال هذه المرحلة يمكن وصفها بالهشة والمتوترة للغاية، خاصة مع تونس، بسبب التغير الذي حصل في الأسرة الحاكمة بصعود حكام حاولوا التعامل مع الدولة الجزائرية بالندية رافضين التبعية التي طالما حاول حكام الأيالة فرضها عليهم، فنتج عن ذلك الصدام والمواجهة المباشرة.

والواقع أن تدخلات حكام الجزائر في الشؤون السياسية الداخلية التونسية قد وصلت إلى حد تعيين البايات من أجل إبقاء تونس في ولاء لهم، وضمن هذا التوجه، عُين علي باشا بايا على تونس مابين (1740– 1756م)، وحينما أراد التمرد على الجزائر ونكران المساعدة التي قدمت له، قرر مسؤولو الأيالة الانتقام منه بدعم أبناء الباي السابق الحسين بن علي للوصول إلى السلطة، والذين كانوا قد لجأوا إلى قسنطينة، فترتب مقابل ذلك أن تقدم الأيالة التونسية لزمة سنوية تدفعها إلى جارتها الجزائر[52].

[52] حنيفي هلايلي: محاولة الجزائر العثمانية توحيد المغرب العربي بين الطموحات الإستراتيجية والإخفاق السياسي، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 05، تصدر عن مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، سيدي بلعباس– الجزائر، 2013، ص 60.

بيد أنه مع وصول حمودة باشا إلى هرم السلطة، بدأ يحاول الخروج عن سياسة من سبقوه من البايات التونسيين في علاقتهم مع الجزائر، والتي حددها الفضاء العثماني العام وظروف تشكل الأيالة التونسية، إذ تشير الدراسات أن منذ سنة 1782م، وهي سنة وصول حمودة باشا إلى الحكم، بدأت تونس تتخلص من التزاماتها تجاه الجزائر وتعاملها بسياسة عدائية، وقد وصل بحمودة باشا إلى إعلان الحرب ضد الجزائر[53].

أما المغرب الأقصى، فإن علاقته السياسية بالجزائر كانت أكثر تعقيدا بسبب المشاكل الحدودية والصراع حول المجال الحيوي، وما زاد الأمر حدة هو عدم دخول المغرب ضمن الفضاء العثماني مثل غيرها من دول شمال إفريقيا.

والحق أن تحالفات حكام المغرب الأقصى مع الأسبان هو ما ترك حكام الجزائر يتوجسون خيفة، لهذا كانوا يشترطون في بعض معاهداتهم مع الجانب المغربي عدم التعامل أو التحالف مع أي طرف أجنبي إذا نشب أي صراع بينهما في إشارة إلى العدو الاسباني، وقد قام سلاطين المغرب الأقصى من اجل تحقيق أطماعهم التوسعية بإبرام معاهدات لمحاربة الجزائر مع كل من الأسبان والفرنسيين وتقاربوا حتى مع بايات تونس من اجل تحقيق مساعيهم[54].

وقد حقق سلاطين المغرب بعض أهدافهم باستيلائهم على وجدة في عهد المولى سليمان العلوي (1792- 1822م)، بعد أن كانت تابعة للجزائر لفترة من الزمن[55].

---

[53] بن عتو بلبراوات: المرجع السابق، ص 82.

[54] حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 60-69.

[55] المرجع نفسه، ص70.

وللإشارة أن الدول الأوربية قد لعبت دورا محوريا في تأجيج الصراعات بين الجزائر والمغرب، وذلك من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة[56]، من خلال دعم المغرب على حساب الجزائر التي كان مشروعها لا يتوافق مع ما تطمح إليه الدول والممالك الأوربية آنذاك.

أما بخصوص علاقات الجزائر بالباب العالي فقد تميز بطابع خاص، فمن جهة كانت العملة تضرب باسم السلطان الذي كان يتم الدعاء له في منابر الجمعة في كامل أنحاء الأيالة[57]، ومن جهة أخرى كان حكام الجزائر يبرمون السلم ويعلنون الحرب ويستقبلون السفراء والقناصل ويعينونهم دون الرجوع إلى السلاطين العثمانيين[58].

فبالرغم من طابع الاستقلالية الذي عرفت به السياسة الخارجية للأيالة عن الباب العالي، فان ثمة محددات تحكمت في علاقة الجزائر بالمركز العثماني، لعل أبرزها محدد الانتماء إلى العقيدة الواحدة والإستراتيجية الواحدة، بالإضافة إلى محدد التضامن والتعاون السياسي والعسكري في مواجهة الخطر الأوربي المسيحي الذي كان يهدف لتفتيت الفضاء العثماني، وأخيرا محدد الأصل من الفرع، إذ كانت الأيالة الجزائرية نموذج مصغر مرتبط بالمركز العثماني في بعض الجوانب لا يمكن بأي حال من الأحوال التخلص منها[59]، وهذه العناصر الثلاثة هي التي ولدت جدلية استقلال وتبعية الأيالة السياسي للدولة العثمانية المركزية.

---

[56] المرجع نفسه، ص 71.

[57] خليفة إبراهيم حماش : العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي 1798-1830، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية، 1988، ص 197-199.

[58] (A) BENMANSOUR, op. cit, p 212.

[59] خليفة إبراهيم حماش: المرجع السابق، ص 240.

2. الأوضاع الاقتصادية:

رأت النور دراسات عديدة تطرقت للجانب الاقتصادي للبلاد الجزائرية وشرحته من زوايا مختلفة بغض النظر عن الرصينة منها والسطحية، لهذا حسبنا من خلال هذه المضامين النصية تقديم ملامح عامة تمكننا من تركيب تصور عن بنية اقتصاد الأيالة والنشاط الممارس حينذاك، دون تفكيك للعناصر المكونة لهذا الموضوع، لأن الهدف المتوخى هو فهم الواقع الاقتصادي والمالي للدولة والمجتمع وما مدى تأثيره في الأحداث والانتفاضات التي عرفتها الأيالة أواخر الفترة العثمانية.

وقد تتجاوز هذه النصوص الطرائق القديمة التي تعتمد في أغلبها عند تلمس الواقع الاقتصادي على تقسيم تقليدي يختزل الموضوع بالتعريج على الزراعة والصناعة والتجارة، لأن الهدف من بنية هذه المضامين النصية هو الوقوف على المؤشرات المساعدة على تحديد أسباب الحدث وضبط العوامل التي كانت وراءه.

1.2 الحبوب مؤشر اقتصادي مهم:

تشير العديد من الدراسات إلى أن البلاد الجزائرية تميزت برخاء اقتصادي كبير في النصف الثاني من القرن 18م، ومن دلائل ذلك انخفاض سعر القمح واستقراره، وهو مؤشر مهم للغاية في تحديد الواقع الاقتصادي، وقد ساعد هذا ذوي الأجور المنخفضة وأصحاب الدخل المحدود في تدبير معاشهم، وهذه الفئة التي يمكن على ضوئها معرفة المستوى المعيشي والمؤشر الاقتصادي للبلد، فمن 1783 إلى غاية 1795م، وحسب السنوات التي توفرت

المعطيات حولها في هذه الفترة، كان بإمكان عامل المياومة أن يجمع قيمة صاع القمح في خمس أيام عمل فقط[1].

وللإشارة أن القمح الذي كانت تنتجه البلاد الجزائرية، كان من أجود ما يصل السوق الأوربية، وعليه إقبال كبير يفضل عن غيره بالرغم من كثرة وجودة القمح الذي كانت تنتجه دول وممالك أوربا، وهذا ما نستشفه من توصيف القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر وهو الذي عرف بتتبعه الشديد لما تنتجه البلاد، حيث قال: " وهذا القمح مشهور في الأسواق الايطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى، بسبب جودته لصنع "المقانونة" وغير ذلك من أنواع العجائن"[2].

ونظرا لقرب الجزائر من موانئ أوربا، فإنها كانت تلجأ إليها دولها حينما تكون في حاجة للقمح، بالخصوص عند نشوب الحروب بين تلك الممالك والدول، وهذا ما نستشفه من مراسلات دايات الجزائر بملوك فرنسا، ويبدو أن قلة التكلفة والأسعار المتناسبة مع جودة المنتوج الذي كانت تدره سهول البلاد، بالإضافة الليونة في التفاوض وطرق التسويق المتميزة[3]، قد زاد من الإقبال على القمح المصدر من الجزائر إلى أوربا وفرنسا بالتحديد.

وقد ساهمت موانئ الجزائر في تنشيط حركة تصدير الحبوب إلى أوربا لسعتها وتوفر الأمن فيها مثل ميناء بجاية وستورا، وما زاد من أهميتهما هو موقعهما الممتاز، حيث الجبال تحيط بهما من كل جانب، ما كان يحمي السفن الراسية من الرياح في جميع فصول السنة،

[1] المنور مروش: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث: العملة .الأسعار والمداخل، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 386.

[2] وليام شالر: المصدر السابق، ص30.

[3] Eugène Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France 1700-1833, T2 , s .Éd, paris, 1889, p 231 -230.

فكانت السفن الأوربية تلجأ لهذين الميناءين حينما تهب العواصف البحرية وتضطرب الأحوال الجوية[4]، وكان ميناء سكيكدة من أفضل الموانئ، إذ يذكره العنتري واصفا له في إطار عد منجزات صالح باي قسنطينة بقوله: " هو الذي أسس مرسى سكيكدة وشهرها ... وقد انجر له من ذلك المرسى فوائد عديدة ... وتمهدت كل الأوطان في عصره ونال من الخيرات ما لم يناله (كذا) واحد من البايات قبله ومن بعده "[5]، كما كان ميناء عنابة آمن للغاية ما جعل المصادر تتحدث عنه، وقد ساهم نشاط الشركة الفرنسية الإفريقية بأن تكون مدينة عنابة ذات أهمية تجارية جعل البعض يعدها أهم من مدينة الجزائر نفسها[6].

وبهذا كانت الموانئ رافدا مهما لاقتصاد البلد، وساهمت في ضخ أموال إضافية للساكنة وحسنت معيشتهم.

إن البلاد الجزائرية قد عرفت فترات ذهبية، مثل الفترة الممتدة مابين 1765و 1776، والتي سماها الباحث والمؤرخ منور مروش بعقد الرخاء، إذ وفرت هذه سنوات الخصيبة رخاء عاما في البلاد بعد تصدير كميات هائلة من الحبوب، وقد دفعت الفوائد الكبيرة لعمليات تسويق الحبوب، الفلاحين والملاك إلى توسيع مساحاتهم المزروعة، وان كان من الطبيعي أن المواسم الفلاحية خلال الفترة المشار إليها كانت متباينة نوعا ما وتختلف من إقليم لآخر حسب الظروف التي ارتبطت بها الزراعة[7].

---

[4] وليام شالر: المصدر السابق، ص 32.

[5] محمد الصالح العنتري: فريدة منسية ...، المصدر السابق، ص 62.

[6] وليام شالر: المصدر السابق، ص 37.

[7] المنور مروش: المرجع السابق، ص144.

وخلال هذه الفترة (1765– 1776م)، لم تعرف البلاد بشكل عام طواعين وجفاف ومجاعات أثرت على المسار العام، فإذا استثنينا بعض الأزمات الخفيفة، فان الحالة العامة للنصف الثاني من القرن 18م لم تتأثر، واستمرت الفضاءات المزروعة بالتوسع، وارتفعت الصادرات من الحبوب خاصة في العقد الأخير من هذا القرن، ووصلت إلى مستويات عالية بفضل الظروف المناخية الحسنة التي شهدتها مناطق البلاد في عمومها، والى جانب عوامل أخرى ظهر الرخاء وعم الانتعاش الاقتصادي[8].

وقد تزامن ازدهار نشاط تصدير الحبوب في فترة الحروب النابليونية، مع عودة أعمال الجهاد البحري وانتعاش أرباحه مجددا منذ 1792م[9].

كما اشتهر الأيالة بالإضافة إلى ما تقدم، بإنتاج أنواع أخرى من الحبوب مثل الفول الذي عرف به إقليم مدينة الجزائر وكذلك العدس، كما اشتهرت البلاد بمزروعات الهندباء وحب الرشاد والمعدنوس والشمندر السكري وغير ذلك.[10]

2.1 المنتوجات الحيوانية: رافد مهم للاقتصاد

إن الصادرات الجزائرية خلال فترة النصف الثاني من القرن 18م، بلغت مستويات عالية، ولم تقتصر عن المنتوجات الزراعية وحسب، ولكن كانت الأيالة تصدر كميات مهمة من المنتوجات الحيوانية التي اشتهرت بها البلاد خاصة الأصواف التي كانت تنتج بكثرة في بايلك التيطري، وقد تميزت هذه الأصواف بجودتها ونظافتها ما جعلها تنافس مثيلتها في الأسواق

[8] المرجع نفسه، ص 145.

[9] المرجع نفسه، ص 235.

[10] وليام شالر: المصدر السابق، ص 14–15.

الأوربية، بل تفوقت عليها وأصبحت مطلوبة بالرغم من غلاء أثمانها في أسواق فرنسا وايطاليا، إذ صدرت الجزائر سنة 1789م، إلى الأسواق الأوربية حوالي 20 ألف قنطار منها حوالي 8 آلاف صدرت إلى مرسيليا من ميناء الجزائر، وفي سنوات أخرى وصل تصدير الجزائر من الأصواف إلى حوالي 30 ألف قنطار،[11] وهي كمية مهمة من هذا المنتوج الذي ساهم في جلب العملة وضخ الأموال إلى الداخل الجزائري، فترتب عن ذلك تنشيطا للدورة الاقتصادية في البلاد.

كما ساهمت الجلود في إنعاش اقتصاد البلاد الذي كان يعتمد بشكل كبير على تربية الأبقار والأغنام والماعز والجمال، وكانت الدولة هي التي تحتكر تجارة هذه المادة، حيث كان يتم شراؤها عادة بقيمة 8 موزونات وتباع بحوالي 30 موزونة للجلد الواحد إلى دار الشركة الفرنسية بالجزائر، التي كانت تصدر سنويا من تلك الجلود ما يقارب 25 ألف قطعة إلى مدينة مرسيليا[12].

ويبدو أن الأهمية البالغة للجلود في اقتصاد البلد هو الذي دفع بالدولة لأن تخصص له موظفا رسميا يهتم بهذا القطاع يدعى خوجة الجلد، والذي أنيطت به مهمة احتكار هذه المادة الأساسية، وكان يساعده في مهامة المتشعبة والمتعددة وكيل حرج وضع تحت أوامرة وصاجي للحساب والعد ومجموعة مساعدين[13].

3.2الضرائب: نظام مالي عثماني

[11] عبد المجيد قدور: النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 28، تصدر عن جامعة قسنطينة، قسنطينة ، 2007، ص 272.

[12] المرجع نفسه، ص 272.

[13] (A) DEVOULX, tachrifat, op. cit, p 30.

اعتمد النظام الحاكم في الجزائر على سياسة اقتصادية تقوم على جلب المال وتوفيره للدولة وللمجتمع، من خلال الاقتطاعات والضرائب التي كانت تفرض على العديد من السلع والمنتجات وعلى التجار والفلاحين في الأسواق، وقد خصص لذلك موظفين أنيطت بهم مهمة استخلاص الضرائب، مثل خوجة الرحبة الذي كان يقبض ما نسبته 2% على كل ما كان يدخل المدن من قمح وخضر وغير ذلك، ومثله كان خوجة الزوايل[14] الذي اشرف على قبض رسوم الحيوانات التي كانت تدخل لتباع في أسواق المدينة، من حمير وثيران أغنام ماعز وما إلى ذلك[15].

ومن الأهمية بما كان، أن النموذج الذي أرسى قواعده مسؤولو وحكام البلاد الجزائرية، ليس الهدف منه هو استنزاف مقدرات الساكنة وإخضاعهم بالاقتطاعات والغرامات المختلفة، بل هو نظام اقتصادي كان يُعتقد أنه هو الأنسب والأصلح لحماية البلاد وتسيير الشأن العام، إذ أن الضرائب لم تكن مفروضة على المجتمع وحسب، بل كانت مفروضة على الدول الأوربية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من هذه الدول كانت تدفع أموالا طائلة بالإضافة إلى الهدايا الثمينة إلى الداي وكبار المسؤولين في الدولة حينها، وكانت تلك الضرائب تُدفعها الدول من اجل حماية سفنها من التعديات والمخاطر المختلفة التي كانت منتشرة في المتوسط، وقد اعترفت بهذا التقارير الأوربية نفسها وحددت مجمل ما كانت تتلقاه الجزائر من تلك الممالك والدول[16]، فساهم هذا الوضع من جهة في إثراء الخزينة ومن جهة أخرى حقق نوعا من الرفاه للمجتمع بطريقة

[14] المقصود بها في الدارجة الجزائرية الأغنام والماعز والبقر والجمال ونحوها. ومازال هذا المصطلح متداول في الكثير من المناطق الجزائرية في الوقت الحاضر.

[15] (J.M) VENTURE DE PARADIS, op. cit ,p 151.

[16] Duval Jules, L'Algérie : tableau historique, descriptif et statistique, librairie de L. Hachette, paris, 1859, p 32-33.

غير مباشرة، أو على الأقل خفف من وطأة الغرامات التي كانت مقررة على عامة الساكنة، لأن السلطة كانت تلجأ إلى الساكنة لجمع أكبر قدر ممكن من الضرائب عند وقوعها في أزمة مالية ولا تجد بديلا عن ذلك.

والظاهر أن فعالية السياسة الضريبية التي كانت تعتمدها السلطة الحاكمة في الأيالة، هي التي جعلت السلطات الفرنسية بعد احتلالها للجزائر فيما بعد أن تهتم بشكل بالغ بهذه الاقتطاعات التي أدركت أنها تساهم في ملء الخزينة بانتظام ودون أن تتكبد خسائر تذكر[17].

4.2الورشات الحرفية: قاعدة الاقتصاد

شكلت الصناعات الحرفية قاعدة حقيقية لاقتصاد البلاد خلال النصف الثاني من القرن 18م، وكانت المدن الحضرية مقصد كل حرفي يسعى لكسب الثروة، وفي مقدمة المدن التي استقطبت عددا هائلا من الحرفين نجد مدينة الجزائر مركز الحكم والإدارة، إذ عرفت نشاطا حرفيا دؤوبا، ووفر الحرفيون مختلف المنتوجات والسلع التي كانت ضرورية لحياة الساكنة، ماساهم في تحريك الدورة الاقتصادية، حيث كانت هناك ثلاثة أصناف من الجماعات الحرفية حسب الوظيفة التي زاولتها كل جماعة، جماعات متخصصة في الإنتاج، جماعات متخصصة في الخدمات وجماعات متخصصة في التسويق، وقد أحصت الدراسات المتعلقة بالحرف 99

[17] Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1843- 1844, l'imprimerie royale, paris, 1845, p 291.

حرفة متنوعة ومتناسقة ومتناغمة مع احتياجات السلطة الحاكمة وفئات الساكنة، وهذا مؤشر مهم على المستوى الاقتصادي المريح الذي طبع البلد آنذاك[18].

5.2 سيطرة رؤوس الأموال على اقتصاد الدولة:

أسس الرخاء الاقتصادي الذي عرفته البلاد لرؤوس أموال تشكلت تدريجيا، وأصبحت خلال النصف الثاني من القرن 18م، مكون أساس لاقتصاد الأيالة، حيث برزت فئات ثرية من المسؤولين بالخصوص، مثل الشيوخ والقياد وصولا إلى مسؤولين وموظفين كبار في الدولة، الذين تمكنوا مع مرور الوقت وبفعل تراكم الأرباح من جمع أموال طائلة استثمروها في استصلاح أراضي جديدة وحسنوا الإنتاج بتطوير الأدوات وطرق الزراعة[19]، لكن كما يبدو من جهة أخرى ومن اجل حفظ مصالحهم احتكروا بعض القطاعات وسيطروا على مقدرات البلاد.

ومن النماذج التي تستحق الذكر وتلفت الانتباه في هذا الصدد، نجد المدعو الشيخ عبد الله الذي كان يسيطر على منطقة المعزولة التي تقع بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية، إذ كان هذا الشيخ كما تصفه المصادر محب للمال والسلطة وتمكن من تحقيقهما وصار يعيش مثل الأمراء، وقد وصل به الحد إلى تقليد البايات والدايات فأحاط بشخصه الخدم والحشم والفرسان والموسيقيين، ولم يكتف بهذا وحسب، بل سمى ولده الأكبر علي باي والأصغر الباي ليبن أنه في مستوى البايات، خاصة بعد الثروة العظيمة التي جمعها بسبب الأموال الطائلة التي كانت

[18] عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700– 1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000، ص 465.

[19] المنور مروش: المرجع السابق، ص 145.

تدفعها له الشركة الفرنسية وتوطدت تعاملاته معها حتى صار يقترض منها الأموال مثل ما جرى سنة 1768م[20].

ويبدو أن الشيخ عبد الله ضاعف من كميات الحبوب التي كان يدفعها للشركة بعد التحفيزات التي أعلنت عليها، والتي قامت على تقديم نصف قرش مكافأة عن كل ميزورة قمح يدفعها إلى مركزها في القالة، وبهذه الطريقة استطاعت أن تشتري أكثر من 100 ألف ميزورة قمح، ولاشك أن الشيخ ضاعف من منتوجات زراعاته الواسعة في المنطقة التي كان يسيطر عليها، وبذلك يكون قد وضع يده على مقدرات هائلة من منتجات البلد من الحبوب[21].

وتشير سجلات البايلك من جهتها إلى رجال المال وأضرب تعاملاتهم المتعددة، والملاحظ أن الثروة لم تقتصر على المسؤولين والقياد ونحوهم، بل برزت جماعات ثرية من عامة الساكنة، وبانتهاء فترة النصف الثاني من القرن 18م، أضحى هؤلاء من كبار أثرياء البلد دون منازع، ومن أمثلة هؤلاء علي بن سعيد أو علي البحار الذي تبين تقييداته في سجلات البايلك انه كان يحوز على ثروة كبيرة، وان كانت تقييداته مؤرخة مع مطلع القرن 19م، إلا أن رأس ماله ودون شك تكون في ظل الظروف التي سبقت تلك الفترة، وقد كان لعلي بن سعيد شراكات مع جهات متعددة، وكانت مبادلاته المالية وتنقلاته بين الجزائر ودمياط (مصر) وطرابلس الشام ومالطا وأزمير، تنم عن حجم المال والثروة التي استطاع جمعها خلال هذه الفترة[22].

---

[20] المرجع نفسه، ص 249–250. كان للشيخ عبد الله مكانة كبيرة تثبتها حتى الوثائق الرسمية والمراسلات بين البايات ومسؤولو حصن الباستيون بالقالة. أنظر مثلا: المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة مراسلات، المجموعة 1641، الوثيقة 81.

[21] المرجع نفسه، ص 250

[22] محمد ميلودي: المرجع السابق، ص 209.

ويبدو أن الظاهرة ازدادت في فترة ما بعد النصف الثاني من القرن 18م، إذ نسجل وجود مجموعة من كبار الملاك والأثرياء الذين تملكوا جزءا كبيرا من الأموال التي كانت متداول في البلاد، ولعل من ابرز هؤلاء الحسن البربري الذي اشتهر أواخر العهد العثماني بالأيالة، وإذا كان الشيخ عبد الله قد جمع أموالا طائلة من مبيعات القمح للشركة الفرنسية، فإن الحسن البربري قد غزا الأسواق الايطالية واستفاد من مبيعاته الضخمة هناك من الأصواف والجلود[23]، التي اشتهرت بها الجزائر ويقال أنها صدرت من هذه المواد في سنة 1789م، إلى الأسواق الأوربية حوالي 20 ألف قنطار[24] ، وتقيد مبيعات الحسن البربري في سجلات الدولة، دلالة على أهمية نشاطه الاقتصادي وتأثيره في مالية البلاد[25].

مما تم بسطه يمكن القول، أن وفترة الإنتاج الزراعي والحيواني ومساهمة الحرفيين في إنتاج بعض الضروريات في فترة النصف الثاني من القرن 18م، قد ساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية ووفر فرص عمل كثيرة وزاد من حجم الأموال المتداولة في السوق الجزائرية آنذاك، وصارت سلع البلاد تسوق في الكثير من البلدان الأوربية، ونالت شهرة فائقة في ظل الظروف التي كانت تعيشها بعض الدول هناك، وهذا الرخاء الاقتصادي هو الذي دفع بالسلطة لزيادة قيمة الضرائب على السلع والأموال والمنتوجات المتبادلة في البلاد ، ولكن لم تكن الضرائب واقعيا عادلة في بعض الجوانب.

و المتأمل في هذا الإطار في طبيعة اقتصاد الأيالة، يتبن له أنه كان يرتكز أساسا على بيع المواد الأولية وتصديرها إلى الدول الأوربية، التي تقتنيها شركاتها وتقوم بالاستفادة منها

---

[23] المرجع نفسه، ص210

[24] عبد المجيد قدور: المرجع السابق، ص 272.

[25] محمد ميلودي: المرجع السابق، ص 210.

بتصنيع المنتجات وإعادة بيعها إلى الجزائر بأثمان باهضة، وأحيانا لا يتمكن من شرائها سوى الأثرياء في البلد، وبمعنى آخر أن حكام البلاد آنذاك وفواعل المجتمع من كبار التجار والملاك كان هدفهم هو جلب المال دون التفكير في خلق اقتصاد منتج باستغلال الثروات الحيوانية والزراعية التي عرفت بها البلاد، خاصة إذا علمنا أن الأيالة كانت تصدر كميات هائلة من الجلود والأصواف ونحو ذلك من المنتجات التي يمكن استغلالها بسهولة في صناعة أجود الأقمشة والألبسة والأحذية والفرش وغير ذلك.

وبما أن الوضع ساعد على التأسيس لرؤوس أموال وطبقة ثرية أصبحت تدافع عن مصالحها وتحاول الحفاظ عليها دون اعتبار للمصلحة العامة، فقد نتج عن ذلك صراع طبقي تمثل في مجموعة من الثورات والانتفاضات زادت خصوصا مع بداية القرن 19م خاصة مع تراجع الرخاء الاقتصادي.

3.الأوضاع الاجتماعية:

نهدف من خلال هذه المضامين النصية إلى الإحاطة بعناصر محددة تمكننا من الربط بين الواقع الاجتماعي للأيالة خلال النصف الثاني من القرن 18م، ومجمل الثورات التي عرفتها البلاد أثناء هذه الفترة وبعدها.

1.3 عدد سكان الأيالة: الوضع الديمغرافي

إن إعطاء لمحة عن عدد سكان الأيالة أمر أساس في فهم مختلف العناصر المراد التعريج عليها ضمن دراسة ملامح الأوضاع الاجتماعية للبلاد، وان كان إعطاء رقم محدد لسكان الجزائر خلال هذه الحقبة أمر صعب للغاية، لأنه لم يكن هناك اهتمام رسمي بهذا الشأن، وذلك لغياب سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة لكامل مجال الأيالة، تفرض على السلطة القيام بالعمليات الإحصائية للساكنة، باستثناء عمليات الإحصاء التي كانت تتم من أجل معرفة عدد الأفراد الذين كان يتوجب عليهم دفع الضرائب للدولة، لأن العثمانيين كانوا بمجرد تمكنهم من إدخال مجال معين تحت سلطتهم، يقومون بإحصاء شامل في ذلك الإقليم يطلق عليه إداريا " التحرير "، وهدفه معرفة الحالة السكانية والمالية والمادية للبلاد، وكانت عمليات التحرير تتجدد مرة كل ثلاثين سنة لما قد يطرأ على المجالات الجغرافية من تحولات اجتماعية ونمو ديمغرافي، وتتجدد أيضا عمليات الإحصاء إذا حدث تغير في الخريطة الجغرافية والتقسيم الإداري المطبق.[1]

وعمليات التحرير كانت تتم بمسح الأراضي أولا، ثم إحصاء السكان المقرر عليهم دفع الضرائب، ثم تقدير المدفوعات، لأن الهدف الأسمى منها هو معرفة الإرادات التي يمكن أن

[1] فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 74.

تقدمها المقاطعات والأقاليم الإدارية، وكان يطلق على المكلف بعمليات التحرير في المجالات التابعة للسلطة العثمانية في المشرق الدفتر أميني أو أمين الدفتر[2]، أما في المغرب العربي والجزائر بالتحديد، فحسب وثائق مهمة دفتري أن الدفتر الدار هو الذي كان مكلفا بعمليات إحصاء الأراضي والسكان وما تعلق بجمع الضرائب ونحو ذلك[3].

وعلى هذا فعمليات الإحصاء التي كان يخضع لها سكان الأيالة لم تكن دقيقة، لأن بعض الفئات والقبائل لم تكن تدفع الضرائب سواء بسبب أنها كانت من القبائل العاصية والمتمردة أو بسبب الامتياز الذي كانت تحظى به[4]، وبالتالي لم تكن معنية بعمليات التحرير، وحتى القبائل التي كانت تدفع الضرائب وخاضعة للسلطة في غالب الأحوال كانت سجلات الضرائب تكتفي بذكر القبيلة والمجال الترابي الذي تقطن فيه والقيمة المدفوعة من الضرائب والمشرف على عمليات جمع تلك المدفوعات[5]، وهذا ما يوقع الباحث في ضبابية كبيرة في شأن عدد السكان البلاد الجزائرية، خاصة ما تعلق بالريف ومجالات القبائل المتمردة والتي لم تكن تعرف بالسلطة الحاكمة.

---

[2] المرجع نفسه، ص 75.

[3] يتبين ذلك بجلاء من خلال فرمانات مهمة دفتري المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري مثل الفرمان الذي أرسل إلى محمد دفتر دار تونس والجزائر غرب وطرابلس الغرب وذلك حينما كانت الأيالات الثلاثة ترجع مصائرها المالية لدفتر دار واحد، ومما جاء في الفرمان ما يلي: " حكم إلى أمير أمراء تونس وطرابلس والى محمد دفتر دار خزانتنا العامرة بجانب تونس والجزائر الغرب وطرابلس الغرب : أمر إلحاق فزان بخواصنا الهمايونية ... والقيام بضبط وقبض محاصيلها من جانب الميري وإدخال ذلك في حساب الدولة ". أنظر: مهمة دفتري 28، حكم رقم 546، بتاريخ 984هـ.

[4] تعددت الفئات التي كانت معفاة من الضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني مثل القبائل الحليفة التي أعطيت ذلك الامتياز مقابل تقديم خدماتها للسلطة، كما نجد الأشراف كذلك الذين أكرمتهم السلطة الحاكمة لنسبهم الشريف بعدم دفع الضرائب واللزم المختلفة آنذاك.

[5] سجل دفع الضرائب: مخطوط رقم 1646، المكتبة الوطنية الجزائرية، تاريخ النسخ 12هـ.

والإشكال في تقدير عدد السكان يقرها صراحة القنصل الأمريكي وليام شالر حينما يذكر: " أن الآراء تختلف بشأن عدد سكان المملكة، والتقديرات لا تقوم على أساس تعداد السكان، بل هي تقريبية، وبالمقارنة ببلدان أخرى التي عرفت إحصاءاتها"[6].

وبالرغم من إقرار القنصل الأمريكي بصعوبة تحديد عدد سكان البلاد الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، إلا أنه يقدر سكان الأيالة بأقل من مليون نسمة، وقد بنى تقديره على أساس العديد من العوامل، منها ما تعلق بالسلطة الحاكمة التي كما يبدو ساهم استبدادها في كبح جماح النمو الديمغرافي، ومنها ما تعلق بقلة الكثافة السكانية للمدن الصناعية والتجارية التي يفترض أنها المراكز والحواضر الأكثر جذبا للسكان في البلاد، يضاف إلى ذلك سيادة الطابع البدوي في الأيالة، وهذا ما دفع شالر للحكم على أن عدد ساكنة البلاد لم يتعد مليون نسمة، بالرغم من اعترافه بالمناخ الملائم ومزاياه المساعدة على النمو الديمغرافي وارتفاع عدد السكان[7].

بيد أن أغلب الدراسات التاريخية الإحصائية قدرت عدد سكان البلاد الجزائرية مع مطلع القرن 19م، بـ3 ملايين نسمة[8]، ونعتقد أنه تقدير قريب من الواقع إلى حد بعيد.

ومهما كان عدد سكان الأيالة الجزائرية خلال النصف الثاني من القرن 18م، فان نسعى إلى تلمس المحددات العامة للوضع الاجتماعي للبلاد وعلاقته بمختلف الانتفاضات والثورات التي شهدتها الأيالة آنذاك.

---

[6] وليام شالر: المصدر السابق، ص 38.

[7] وليام شالر: المصدر السابق، ص38

[8] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519– 1830م، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 83.

ولعل من ابرز المحددات الاجتماعية، الفئات السكانية والعلاقة القائمة بينها من جهة، وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى، وأثرها في مختلف الأحداث الحاصلة.

2.3 الفئات السكانية

حافظت التركيبة البشرية خلال هذه الحقبة، على سماتها العامة التي تشكلت مع مرور الوقت في ظل السلطة العثمانية، وان كانت حدثت بعض التغيرات الاجتماعية حينما بدأ يزول وبشكل واضح ذلك الانعزال الذي كان سائدا بين الفئات، والذي حاولت بعض المصادر والدراسات أن تجعله ظاهرة يجب إقرارها على مختلف مراحل الفترة العثمانية بأسرها.

إن التركيبة البشرية للأيالة كانت متنوعة، ما اكسبها ثراء اجتماعيا وثقافيا مميزا، زاد من نشاط المجتمع وحركيته، وان لم يكن هناك تحديد دقيق لفئات المجتمع الجزائري لاختلاف المصادر وطبيعتها والفترة التي كتبت فيها وانتماءات الإخباريين أنفسهم.

ونظرا لتأثير الانتماء الثقافي والديني على توجه الاسطوغرافيا الأجنبية، فان مصادرها حاولت الاعتماد على العرق في تحديد التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري آنذاك، متجاوزين بذلك كل المحددات الأخرى والتي تعد أساسية في كل تصنيف اجتماعي، والمتصفح لهذه الإسطوغرافيا يجد تشابها كبيرا في مضامينها النصية، ما يدفع الباحث إلى عدها مجرد نقولات لا غير، وتقسيم تقليدي برز وتأكد في بداية الفترة العثمانية خلال القرن 16م، وهذا ما يتضح

على سبيل المثال لا الحصر مع هايدو وغيره[9]، واستمر تشابه النصوص التاريخية حول الموضوع إلى ما بعد النصف الثاني للقرن 18م، بل إلى غاية الاحتلال الفرنسي للبلاد الجزائرية.

في المقابل من ذلك لم تهم الاسطوغرافيا المحلية كثيرا بهذه التصنيفات لتأثرها بالرابطة الإسلامية، على اعتبار أن السلطان هو خليفة كل المسلمين، وأن كل الفضاءات التي يحكمها هي بلاد إسلامية بغض النظر عن الأعراق والأجناس المقيمة فيها.

ومهما يكن، فإن المجتمع خلال النصف الثاني من القرن 18م، ضم الأصناف الاجتماعية التالية:

1.2.3 الأتراك:

وجدت الفئة التركية في الجزائر بعد الارتباط بالدولة العثمانية، وتوزعت في مختلف أنحاء الأيالة، وتركز أفرادها خاصة في المناطق الحضرية الكبرى وبالتحديد في المدن التي كانت بها حاميات عسكرية عثمانية، قُدر عددهم في أواخر الفترة العثمانية بـ 10000 فرد، أما

[9] المتتبع لما كتبه هايدو عن التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، يجده يركز على الجانب العرقي في تصنيف مجتمع مدينة الجزائر كنموذج لساكنة الأيالة كلها، إذ يذكر الأتراك والأعلاج والأهالي الذين يسميهم المور والذين يقسمهم إلى أربعة أصناف هي البلدية أو الحضر، القبائل، العرب، والمسلمين المهجرين من بلاد الأندلس والذين قسمهم بدورهم إلى قسمين، المدرجريين الذين جاؤوا من غرناطة والأندلس والثغريين الذين قدموا من مملكة اراغون فالونسيا وكتالونيا. أنظر:

(F.D) HAEDO, Topographie et histoire générale d'Alger, tr. De l'éspagnol par Dr. monnereau et A. Berbrugger, s .Éd, s.d, p41-48.

بعض الدراسات أخرى فقدرت عددهم بـ 12000فرد، وبذلك استمر وجودهم في البلاد كأقلية اجتماعية[10].

وتجدر الإشارة إلى أن الطرح الذي يعُد الفئة التركية هي المسيطرة على مقاليد الحكم والإدارة على أقليتها[11] هو طرح غير مقنع وبعيد عن التأصيل العلمي، نظرا لفلسفة الحكم العثمانية المطبقة آنذاك، ولواقع العلاقة بين الحاكم والمحكوم حينها، إذ لم تكن هناك سلطة حاكمة ورعية خاضعة بالمعنى المتعارف عليه، بل كان هناك تقاسم للحكم بين من يعدون أتراكا حسب بعض الكتابات التاريخية وبين أهالي البلاد[12].

لقد اندمجت الفئة التركية بالعناصر الأهلية في البلاد بداية بالمصاهرة، ثم تطورت العلاقة الاجتماعية وتعمقت بشراكات مالية وأنشطة اقتصادية، وهذا ما تحيل إليه بجلاء سجلات الدولة العائدة إلى تلك الفترة[13].

2.2.3 الكراغلة:

ظهرت للوجود فئة الكراغلة بعد الاندماج الناتج عن تزاوج أفراد الجيش الانكشاري الأتراك بالنساء الجزائريات، ووجد الكراغلة بشكل مركز في المدن التي كانت بها حاميات عسكرية عثمانية، وقد تزايد أفرادهم بصفة سريعة، إذ قدرت الإحصاءات عددهم في سنة 1621م، بـ

[10] بن عتو بلبراوات: المرجع السابق، ص 264.

[11] Duval Jules, op. cit ,p 32-33..

[12] جميلة معاشي: الأسر المحلية ...، المرجع السابق، ص 359.

[13] سجلات البايلك، العلبة 36، السجل 384، و العلبة 36، السجل 375.

5000 كرغلي مقابل 10000 تركي وهذا في مدينة الجزائر لوحدها، وهو ما أصبح يثير خوف الجماعة التركية في الجزائر[14].

ومع مرور الوقت صار الكراغلة يشكلون فئة معتبرة في البلاد الجزائرية، حيث تمركزوا في مدن عديدة مثل: تلمسان، معسكر، مستغانم، المدية، مليانة، قسنطينة، عنابة، بسكرة وغيرها من المدن الرئيسية في الايالة آنذاك، ويقال أن مدينة تلمسان التي قدر عدد سكانها بـ 10000 فرد، كان أغلب ساكنتها من الكراغلة وقد شكلوا في المدينة جماعة قوية ونافذة حينها[15].

وفي أواخر الفترة العثمانية يحدد عددهم القنصل الأمريكي بالجزائر وليام شالر بـ 20000 فرد وهو رقم تقريبي فقط، حيث يقول: " والمعتقد أن عدد الكلوغليين الذين ينحدرون من أصل تركي يبلغ في البلد نحو عشرين ألفا... "[16]، ولا نستبعد أنهم أكثر من ذلك بكثير، نظرا للإحصاءات المقدمة عن أعدادهم خلال النصف الأول من القرن 17م.

وتضاعف أعداد الكراغلة في الأيالة يؤكده حمدان بن عثمان خوجة الذي يقول أن " هؤلاء كثيرو العدد وموزعون على كامل أنحاء الأيالة، وخاصة في المكان المسمى وادي الزيتون الواقع في سفح جبل فليسة، ويعتقد انه يوجد منهم في هذا المكان وحده مابين 8 آلاف و 10 آلاف محارب "[17].

---

[14] (P) BOYER, Le problème kouloughli dans la régence d'Alger, In R.O.M.M, N° 8, 1970, p 81.

[15] ibid, p 87.

[16] وليام شالر: المصدر السابق، ص 56.

[17] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص115.

وبهذا صار الكراغلة يشكلون جماعة ضاغطة داخل النسيج الاجتماعي، وقد بدأ هذا يبرز بالتدرج منذ محاولتهم الاستيلاء على السلطة في حوالي 1630م، وقد أثرت هذه الحادثة بجلاء على علاقة الكراغلة بآبائهم الأتراك، وتكون حاجز بين الفئتين داخل مجتمع الأيالة، حيث يصف ذلك الوضع بدقة صاحب كتاب المرآة عند قوله: " وكان حذر الأتراك شديدا إلى درجة أنه لو أسدى لهم الكراغلة النصائح ولو كانت مفيدة لهم لنظروا إليها كحبائل منصوبة لاقتناص حسن نيتهم ... كما أن الكراغلة كانوا يراقبون خشية أن يحدث بينهم وبين بعض الأعيان في داخل البلاد نوع من التفاهم بقصد الاستيلاء على الحكم..."، وبلغ بالأتراك المبلغ إلى أنه إذا خامرهم أي شك في ممارسات فئة الكراغلة وسلوكهم، فإنهم كانوا ينفون قادتهم ويفرقون اجتماعاتهم، كما سببت هذه التصرفات والرقابة على الكراغلة في توليد الريبة والشك بينهم وبين آبائهم، وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة: " ولقد قضى هذا النوع من المراقبة على بذور الكفاءة عند رجال هذا البلد وخلق في المجتمع حذرا عاما استمر حتى مجيء الفرنسيين..."[18].

ومن جهتها تطلعنا الوثائق الأرشيفية بجلاء عن صفة الصراع والتنافس الكبير الذي كان قائما بين الفئتين، وكان يصل ذلك الصراع في الكثير من الحالات إلى السلطان من أجل التدخل لإنهائه[19].

وعليه، فالريبة والحذر وعدم الثقة ومختلف تلك الحواجر الاجتماعية التي تكونت بفعل التراكم بين الأتراك الذين كانوا يمثلون نظريا جانب السلطة وبين طائفة الكراغلة الذين مثلوا بصفتهم عامة الساكنة، قد فتحت الفرصة للكراغلة للانتقام من آبائهم كلما استطاعوا لذلك واستمرت الحالة هذه إلى أواخر الحقبة العثمانية.

[18] المصدر نفسه، ص 157- 158.

[19] مهمة دفتري 48، الحكم 47، بتاريخ 990هـ.

3.2.3 الأعلاج:

الأعلاج هو لقب يطلق على المسيحيين الذين دخلوا الإسلام بتلفظهم الشهادة ثلاثة مرات في اليوم، فيكونوا بذلك قد تخلوا عن دينهم المسيحي[20]، ويعرفهم هايدو بأنهم المسيحيين عن طريق والدم والذين أصبحوا أتراكا بمحض إرادتهم، كما يصفهم بأنهم كانوا أتراكا بالهنة " *Turcs de profession* "[21].

وقد لعب الأعلاج دورا اجتماعيا وسياسيا مهما في الأيالة، وكانت لهم مكانة كبيرة في السلطة وحازوا على أعلى المناصب والمراتب، وبرزوا خاصة في البحرية التي شاركت فيها مختلف الشرائح الاجتماعية لساكنة الأيالة الجزائرية[22].

وما ميز الأعلاج كفئة داخل النسيج الاجتماعي بالأيالة أنهم كانوا أكثر ارتباطا بالسلطة، وقدموا خدمات جلى لآل عثمان سواء داخل الجزائر أو خارجها، وذلك بحكم الامتيازات الاجتماعية والسياسية التي حازوا عليها، بسبب وضعهم الخاص من الناحية الروحية، فحداثة عهدهم بالإسلام جعل لهم رعاية وعناية خاصة لتثبيتهم عن الدين، ومن جهة أخرى لم تكن أعدادهم بإمكانها أن تمثل جماعة ضاغطة داخل مجتمع الأيالة، وبمعنى أكثر دقة، أنهم تملكوا تلك الحظوة والمكانة لأنه لم يكن بإمكانهم أن يستغلوها ويشكلوا بها خطرا وتهديدا على الحكم واستمرار النظام.

---

[20] بن عتو بلبراوات: المرجع السابق، ص 280

[21] (F.D) HAEDO, op. cit ,p 48.

[22] (P) BOYER, Les renégats et la marine de la Régence d'Alger, In : R. O. M. M, N°39,1985, p 93-94.

4.2.3 الأندلسيون:

كانت الأندلس منذ فتحها من قبل المسلمين أحد امتدادات بلاد المغرب الإسلامي، وجمعت بين الجهتين صلات ثقافية وعلمية واقتصادية، وعلى اثر ذلك توافدت أعداد كبيرة من الأندلسيين إلى دويلات المغرب حينها[23].

بيد أن هجرة الأندلسيين نحو الأقطار المغاربية والجزائر بالخصوص ازدادت منذ القرن 14م، بسبب التضييق الذي تعرضوا وله والاضطهاد الممارس ضدهم من قبل الأسبان، وبعد سقوط غرناطة نزلت بالجزائر أعداد لا تحصى خاصة بعد انتصاب الحكم العثماني بها، نظرا لما وجده هؤلاء من حماية وترحيب من قبل الساكنة، فتضاعف عددهم حيث قدرتهم الإحصاءات في مطلع القرن 17م، بـ 60000 نفر من بلنسية وكتالونيا والأندلس، وبلغ عدد المهاجرين خلال تلك الفترة في شهر واحد فقط 3804 نفرا[24].

وقد كان الأندلسيون يجتمعون في مدينة الجزائر حسب المناطق التي انحدروا منها[25]، مثل غرناطة واراغون وفالونسيا وكاتالونيا، ومع مرور الوقت، أصبح أهل الأندلس يشكلون فئة اجتماعية مؤثرة في البلاد عامة، وأحد مكونات المجتمع الحضري في مركز الأيالة[26]، وبرز نفوذهم ومكانتهم بجلاء خلال النصف الثاني من القرن 18م.

والملاحظ أن أهل الأندلس كانوا من أكثر الفئات الاجتماعية في الجزائر محافظة على النظام و تمسكا به، نظرا لمصلحتهم الاجتماعية والاقتصادية التي حتمت عليهم ذلك، فجماعة

---

[23] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 56.

[24] المرجع نفسه، ص 58.

[25] بن عتو بلبراوات: المرجع السابق، ص 283.

[26] (F.D) HAEDO, op. cit ,p 46 .

الأندلس عرفت أنها جماعة حضرية سكن أغلب أفرادها المدن سواء كانت الساحلية منها أو الداخلية، وكما مسلم به أن المدنيين في عمومهم خلال العهد العثماني كانوا أكثر ارتباطا بالسلطة ودفاعا عن النظام، من أجل استحصال الأمن الذي هو ضروري للحفاظ على ممتلكاتهم واستمرار نشاطهم، على عكس ما عرف به البدوي أو القروي، ومن جهة أخرى دفعت طبيعة النشاط المزاول من قبل أفرادها الركون للنظام من الناحية الإدارية والقانونية.

ويمكن الإضافة إلى ما تقدم، أن الخدمات التي قدمها العثمانيون لأهل الأندلس من قبيل حمايتهم من الأخطار التي تعرضوا لها من جهة المسيحيين الأسبان ومحاكم التفتيش الصليبية، ومساعدتهم في الهجرة إلى الجزائر مع الرعاية الرسمية المقدمة لهم[27]، قد رغب هؤلاء في استمرار الحكم والنفور من كل الممارسات العدائية والأعمال الشائنة التي بإمكانها زعزعة الاستقرار والأمن في البلاد.

5.2.3 الطوائف غير المسلمة:

شكلت الطوائف غير المسلمة أحد المكونات الأساسية للفضاء الاجتماعي العثماني في عمومه، والجزائري بوجه أخص، وهذه أحد السمات التي تبين عمق التسامح الذي عرف به المجتمع الجزائري آنذاك مع عدم تفريطه في الجهاد ومحاربة الصليبين في مختلف مراحل الفترة العثمانية.

[27] يمكن أن نشير أنه كان في بعض الأحيان يتعرض أفراد هذه الفئة للتضييق والتمييز من المسؤولين في الدولة، وهذا ما تشير إليه الفرمانات المرسلة إلى الباب العالي التي يشتكي فيها أفراد هذه الجماعة من الظلم والتمييز، ولكن اتصالهم بالسلطان من اجل الحصول على حقوقهم ومحاربة التمييز دلالة على أن تصرفات هؤلاء المسؤولين كانت منافية للتوجة العام للسلطة العثمانية. أنظر: مهمة دفتري رقم 23، الحكم 244، بتاريخ 981هـ.

ولعل في مقدمة الطوائف غير المسلمة عهد ذاك، كان اليهود الذي استقروا في الجزائر سواء بعد الشتتات الذي تعرضوا له في القرن 8 قبل الميلاد، او بعد عمليات النزوح من جزر البليار وايطاليا واروبا الشمالية وفرنسا وانجلترا ابتداء من القرن 13م، ثم ازداد عددهم بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، إذ التحقت أفواج عديد من يهود اسبانيا للإقامة في الجزائر، وتضاعف عددهم خصوصا حينما تعرضوا للطرد من اسبانيا في مطلع القرن 17م[28].

وإذا كان اليهود قد وجدوا الحماية والرعاية مثل المهجريين المسلمين من اسبانيا، فإنهم مع مرور الوقت بدأوا في ممارسة أعمال شائنة أثارت حفيظة عامة الساكنة، بعد أن تنفذوا في السلطة وتغلغلوا فيها وتمكنوا من شراء ذمم بعض المسؤولين، وفي هذا الصدد تتهم المصادر المعاصرة لتلك الفترة، أن هؤلاء قد جمعوا الثروة على حساب جميع سكان الأيالة واحتكروا قطاعات واسعة لم تكن متاحة لباقي الفئات الاجتماعية في البلاد[29].

وعليه ظهر استياء عام في الأوساط الاجتماعية، ما نتج عنه أحداث 1805م، التي أسفرت عن مقتل الداي مصطفى الذي قرب اليهود ومكنهم في البلاد، كما قتل حينها ممثل اليهود بوشناق، وبعد هذه الأحداث هاجرت العديد من القبائل اليهودية إلى تونس وليفورنة[30].

أما بالنسبة للمسيحيين فان وجودهم في الجزائر كان في أغلبه عن طريق عمليات الأسر التي كانت تقوم بها البحرية الجزائرية آنذاك، ولهذا لم يكن عددهم كبيرا في البلاد مقارنة بغيرهم من الفئات الأخرى.

---

[28] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 65.

[29] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 160.

[30] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 65.

وتجدر الإشارة إلى أن وضعهم لم يكن بائسا مقارنة ما كان يتلقاه الأسرى الذين يقعون في قبضة الدول المسيحية، وهذا ما شهد عليه القنصل الأمريكي شالر وفي هذا الشأن يذكر: " ... وباختصار أنه وجد من العبيد من يغادر الجزائر وقلبه مفعم بالأسف والحسرة، وكثير من هؤلاء يحملون معهم أموالا طائلة عند رحيلهم عن البلاد..."[31].

وأغلب المسيحيين أقاموا في مدينة الجزائر، ويمكن تقسيمهم إلى صنفين، الصنف الأول هم أولائك الذين كانوا يعملون لدى الخواص كأسرى أو عبيد، أما الصنف الأخر فهم المسيحيون الأحرار ومثل هذا الصنف القناصل والدبلوماسيين والإداريين، بالإضافة إلى المكلفين بالمهام التجارية والدينية والذين كانوا يغادرون البلاد بعد نهاية الأعمال التي أوكلت إليهم من قبل حكوماتهم[32].

6.2.3 الأهالي:

كان الأهالي هم الفئة الغالبة ضمن النسيج الاجتماعي في الجزائر، وسكنوا المدن والأرياف وتوطنوا الصحاري القاحلة والجبال الشاهقة، وهم السكان الذين عمروا البلاد منذ فترة طويلة وانصهروا فيما بينهم عن طريق الروابط الأسرية والدينية واللغوية والعادات والتقاليد، وكان المصير المشترك هو أساس ذلك الاندماج والترابط على مختلف العصور والأزمنة.

وكانوا هم الذين مكنوا العثمانيين من الامتداد إلى الفضاء المغاربي، وتحالفوا معهم من اجل محاربة المسيحيين الذين احتلوا البلاد، ولهذا كانوا هم القوة الفاعلة في الأيالة ما دفع بالحكام إلى استمالتهم ومحاولة كسب ودهم، فكان هؤلاء بمثابة شركاء في الحكم وليسوا

[31] وليام شالر: المصدر السابق، ص 99- 100.

[32] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 69.

محكومين، إذ وجدوا في الوظائف المتنوعة، الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، كما كانوا شركاء اجتماعيين واقتصاديين فاعلين سواء بصفة رسمية أو غير رسمية.

وقد أثبتت الأستاذة الباحثة جميلة معاشي بعد تفكيكها لطبيعة العلاقة بين الأسر المحلية في بايلك الشرق والسلطة العثمانية، أن هذه الزعامات لم تكن علاقتها بالسلطة علاقة حاكم بمحكوم، بل كانت متحالفة لا خاضعة، وقد كانت تلك الأسر بمثابة ممثل العنصر الأهلي في المجتمع الجزائري آنذاك سواء في المدينة أو الريف[33].

لكن هذه العلاقة التي ناب فيها الزعماء المحليين عن عامة الأهالي، لم تكن مستقرة بل متذبذبة، خاصة خلال النصف الثاني من القرن 18م وما بعده، لافتقادها لمحددات واضحة تسيرها، ولان المصلحة هي التي تحكمت فيها.

باختصار، كانت التركيبة السكانية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 18م، متباينة من حيث الأدوار والمكانة الاجتماعية وعلاقتها بالنظام، وذلك نتيجة للقوانين والأعراف المطبقة وفلسفة الحكم العثمانية، وإذا كان هذا التقسيم والتنظيم الاجتماعي قد مكن المسؤولين من إدارة المجتمع وترتيب علاقاته بشكل حقق الاستقرار وثبتت دائم الدولة، فإنه مع مرور الوقت وبفعل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة والمقترنة بالعديد من الظواهر غير المرضية، قد ساهم في إحداث خلل عام وعدم تناسق في الفئة الواحدة التي انشطرت إلى طبقات متعددة صارت نواة صراع اجتماعي اتخذ مظاهر متنوعة.

3.3 الأزمات الصحية ودورها في زيادة احتقان العامة

[33] جميلة معاشي: الأسر المحلية...، المرجع السابق، ص 358-359.

عرفت البلاد الجزائرية هزات اجتماعية كثيرة وأزمات صحية خطيرة، كان لها الأثر البالغ على معيشة السكان في مجالات الأيالة المختلفة، كما كان لها الأثر الجلي كذلك في تحديد المسار الاجتماعي والسياسي حينها ولو بطريقة غير مباشرة.

وقد شكلت الأوبئة والطواعين الكثيرة أهم الأزمات الاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال النصف الثاني من القرن 18م، ولعل دراسة الطبيب الفرنسي جان مارشيكا Jean Marchika الموسومة بـ: .

La Peste en Afrique septentrionale. Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830

من أبرز الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن، لأنها تتبعت مختلف الأوبئة والطواعين التي عرفتها الأيالة خلال هذه الفترة بكل تفاصيلها بالرجوع إلى الوثائق الأصيلة والمصادر المعاصرة تلك الحقبة.

لقد شكل الحج وانتشار الوباء في استانبول أحد أبرز العوامل التي كانت في كل مرة وراء انتقال الوباء إلى الأيالة، ففي سنة 1751م اجتاح استانبول وباء فتاكا، وبسبب ارتباط الجزائر بهذه المدينة العثمانية عن طريق حركة تنقل الأشخاص والبضائع، فإن العدوى انتقلت بسرعة إلى الجزائر في العام الموالي مباشرة[34].

وفي سنة 1756م، تسجل الوثائق الأجنبية وبالتحديد الفرنسية، أن الوباء قد أضر بسكان مدينة الجزائر، الذي بدأ في الأيام الأولى من شهر فيفري، وفي تاريخ 17 مارس تفيد المصادر الإخبارية أنه فتك هذا بـ 167 شخص في خمسة أيام، وفي بدايات شهر أكتوبر من سنة

[34] Jean Marchika: La Peste en Afrique septentrionale: Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, thèse pour le doctorat en médecine, faculté mixte de médecine et de pharmacie, université d'Alger, Alger, 1927,p 95.

1756م، تشير مراسلات المسؤولين الفرنسيين أن الوباء يتطور يوما بعد يوم في مدينة الجزائر عاصمة الأيالة ومقر حكم الدولة[35].

واستمرت موجات الوباء التي كانت تضرب البلاد من حين لآخر وفي مناطق متفرقة وبصورة متفاوتة الحدة، إذ نسجل في هذا الصدد وباء 1758م، الذي مس قسنطينة، وحسب الروايات التاريخية أنه سُجل في ساحل بايلك الشرق وبالتحديد في منطقة القل، ومن الأوبئة التي تجدر الإشارة إليها كذلك وباء 1762م، الذي يقال أنه وصل إلى الأيالة الجزائرية عن طريق مصر[36].

والملاحظ في هذا الشأن، أنه وبالرغم من عدد الأنفس الكثيرة التي كانت تحصدها الأوبئة والطواعيين في كل مرة، إلا أنه لم يكن هناك اكتراث بها، ولم يكن أي اهتمام ملف للانتباه من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل الساكنة للحد من التبعات المضرة لهذه الأمراض الفتاكة التي أثرت على الواقع الاجتماعي، هذا بالرغم من أن الشريعة الإسلامية تأمر باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتفادي انتشار الوباء أثناء ظهوره ، وذلك باتخاذ تدابير الحجر الصحي، وعدم استحضار هذا الجانب الوقائي وإهماله هو الذي دفع بحمدان بن عثمان خوجة لإفراد كتاب خصصه لمعالجة هذه الظاهرة غير السليمة التي سادت في فكر الحكام والعامة على حد سواء.

وبسبب إهمال الحجر الصحي، نجد أن الأوبئة كانت غالبا ما تنتشر في البلد وتفتك بخلق كثير، بعد أن ينقله التجار أو الحجاج أو غيرهم من البلدان الأخرى، وهذا ما حدث سنة 1783م، حينما ظهر الطاعون في استانبول و في نفس السنة وصل إلى الجزائر، ويبدو أن هذا

[35] ibid, p 102-104.

[36] ibid, p 105-106.

الطاعون انتشر في كامل حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ سُجل في السنة الموالية مباشرة في الكثير من المناطق من هذا الفضاء، حيث عرفت هذا المرض كل من سوريا ومصر وبعض المناطق في أوربا، كما ضرب هذا الطاعون تونس ولم تسلم منه المغرب الأقصى كذلك[37].

أما الوباء الخطير الذي تعرضت له البلاد خلال هذه الفترة فكان في ربيع سنة 1787م، والذي اسمر تقريبا من 27 أفريل إلى غاية 14 جوان، وقد حصد هذا الوباء خلقا كثيرا، إذ قدرت الإحصاءات عدد الضحايا بـ 8065 فردا من المسلمين والمسيحين واليهود في الأيالة، ولم يتوقف هذا الوباء القاتل إلا في شهر جويلية بعد أن قضى على 17048 نفس، ولم يسلم بايلك الغرب الجزائري من هذا الوباء الخطير، وقد نتج عن التراجع الديمغرافي بسبب كثرة الوفايات نقصا في الأيدي العاملة وأثر على موسم الحصاد والدرس بصفة عامة حينها، خاصة وأنه استمر في الفترة التي كانت تحدد مصير العام بأكمله بالنسبة للمجتمع الذي كان أغلب أفراده يمارسون مهنة الزراعة والرعي آنذاك[38].

كما عرفت قسنطينة طاعونا في سنة 1793م، ولم يكن خفيفا على الساكنة مثل غيره، إذ قدرت الإحصاءات عدد الأنفس التي كان يحصدها هذا المرض الفتاك في نهاية جويلية من نفس السنة مابين 80 إلى 100 شخص في اليوم الواحد، ولكن بعد شهر انخفضت عدد الوفايات بالبلد إلى مابين 20 و25 ضحية في اليوم[39].

إجمالا، فان البلاد الجزائرية شهدت خلال النصف الثاني للقرن 18م، العديد من الأزمات الصحية بسبب الأمراض والأوبئة والطواعين التي كانت تظهر من حين لآخر ما أثر

---

[37] ibid, p109.

[38] (H.DE) GRAMMONT, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux, paris, 1887, p 339.

[39] Jean Marchika, op.cit , p 126, 143.

على معيشة الساكنة، كما كانت عاملا رئيسا في حركات الهجرة والنزوح الجماعي للقبائل والأفراد، فساهم هذا الوضع في إعادة تشكيل التركيبة الاجتماعية لبعض المدن والأرياف بدخول فئات جديدة ما احدث نوعا من التباين وعدم الانسجام داخل المكون الاجتماعي للبلاد في الكثير من الفضاءات.

وما لا يمكن إغفاله ضمن هذه التغيرات الاجتماعية الحاصلة، أنها تولدت تصورات جديدة لدى العديد من الفئات العامة في البلاد، خاصة في المجالات التي تضررت من الآثار المضرة للأوبئة، فالأعداد المهولة للموتى بسبب الوباء المتكرر، قد ولد نقمة على السلطة الحاكمة، وجعل هؤلاء البسطاء كما يبدو يسيرون زرافات ووحدانا بمجرد إعلان أحد الأطراف الفاعلة في المجتمع الثورة ضد السلطة الزمنية.

وما زاد من سهولة اندفاع هؤلاء البسطاء، تلك التصورات الشاذة والمعتقدات الدينية الخاطئة التي سادت بين العامة آنذاك، بفعل التراكمات المختلفة والأزمات الاجتماعية والصحية، خاصة وأن قادة الثورات غالبا ما كانوا يدعون الولاية وأنهم أصحاب الوقت[40] والمخلصون لتلك الفئات العريضة والبائسة من الشرور التي أصبحت تصيبهم، والتي كانت السلطة الزمنية سببا مباشرا فيها.

والحق أن غياب الحكام والمسؤولين أثناء الأزمات الصحية، وحضورهم الدائم في قمع القبائل وجمع الضرائب في نظر الساكنة، قد فتح الفرصة للعديد من الناقمين وزعماء الثورات لاستغلال الوضع والقيام بالتعبئة العامة لانتفاضاتهم، ويضاف إلى هذا، أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم عرفت تغيرات جذرية وتطورات لم تعرفها من قبل.

[40] المقصود المهدي المنتظر.

4.3 تحولات طبيعة علاقة الحاكم بالمحكوم:

إن تشريح العلاقة بين عامة المجتمع أو الفئات الكبرى منه والحكام خلال فترة النصف الثاني من القرن 18م، ومقارنتها بالفترات التي سبقتها، سندرك تحولا ظاهرا، ففي بادئ الأمر من العهد العثماني كانت الرابطة الدينية القائمة على ثنائية المعتقد الإسلامي والمذهب السني الصوفي، هي أساس التوافق والاحترام المتبادل بين العثمانيين وأهالي الإيالة[41]، إذ لعب العلماء والفقهاء دورا رئيسا في تحقيق التلاحم بين الجهتين، بعد أن دخل العثمانيون باسم الجهاد ومحاربة المسيحيين والدفاع عن الثغور.

ولم يغفل العثمانيون عن تأثير الفقهاء والمرابطين في المجتمع، الذين استطاعوا بفضل سلطتهم الروحية من فرض الأمن في المناطق التي لم تعترف بالسلطة واشتهرت بعصيانها للنظام، حيث كان المرابطون هم أمن الطرق والمسالك وفي الأماكن التي استعصت على الدولة مثل الجبال القريبة من بجاية وغيرها، ولهذا كان على الأفراد والجماعات اصطحاب مرابط في سفرياتهم إلى تلك المناطق، وحتى الحاميات نفسها كانت إذا أرادت التوجه إلى حصن بجاية يجب عليها القيام بذلك وإلا العبور عن طريق البحر، ولهذا ومن أجل ضمان خضوع الساكنة، تقرب الحكام من أهل الدين وبجلوهم، بل أنهم كانت لهم سياسة رسمية تجاه المرابطين تهدف إلى كسب ثقتهم ورضاهم من خلال احترامهم وتقديم أكبر الامتيازات وأثمنها لهم، وجعلوا أماكن

[41]– للمزيد عن تراجع الرابطة الدينية أنظر:

(P) BOYER, Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVIe-XIXe siècles), In: R. O.M. M, N°1, 1966, p 11-49.

سكناهم وضرائحهم مقدسة بعد وفاتهم، حيث صارت مفرا وملاذا آمنا لكل من شعر بخطر سواء من السلطة أو العامة[42].

كما عمل الحكام على إظهار أنفسهم بمظهر حماة الدين والمدافعين عنه، والممتثلين للأعراف والقوانين، وإضافة إلى ذلك، تظاهروا للعامة بأنهم صالحون بل ومرابطون من خلال المحافظة على صلاة الجمعة في الجوامع[43].

وبهذه السياسة كسب العثمانيون ثقة الأهالي الذين لم يكن اعترافهم بالسلطة العثمانية لا الإخضاع ولا بالقوة، وإنما بمحض إرادتهم وعن طريق التحالف لنصرة الدين الذي حصل بين الحكام والمحكومين آنذاك.

بيد أن هذا التحالف والعلاقة الحسنة بين الجهتين لم تدم طويلا، وعرفت تحولات مستمرة مع مختلف المستجدات والأحداث التي شهدتها البلاد خصوصا خلال القرن 18م، ويمكن القول أن العلاقة بين السلطة الحاكمة وعامة الساكنة، عرفت تغيرا ملفتا وأكثر وضوحا بعد تحرير وهران نهائيا من الاحتلال الأسباني سنة 1792م، وقد شكل هذا الحدث نقطة التحول في مسار العلاقة، بسبب زوال المبرر والشرعية التي استند إليها الحكام مدة من الزمن، والمتمثلة في حفظ الدين الإسلامي وحماية الثغور ومحاربة المسحيين، ونسجل هذا في ظل عجز السلطات عن إيجاد بديل لهذه الشرعية.

والتحول في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، تجلت كذلك في استحكام المصلحة بين فئة معينة من المجتمع وبعض المسؤولين، والتي لم تكن من قبل، ففي بواكير الحقبة

[42] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص111.

[43] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 111.

العثمانية، كانت رابطة الدم أو المصاهرة من أهم العوامل تقريبا بين السلطة والساكنة، والتي تعود إلى عهد حسن بن خير الدين باشا الذي تزوج من إمارة كوكو، وقد سار على نهجه الكثير من الحكام والمسؤولين، بل صارت سياسة ممنهجة، وفي هذا الإطار لجأ العديد من البايات لمصاهرة المجتمع المحلي بعد فشلهم في إخضاع بعض الانتفاضات وذلك بالزواج من الزعامات المحلية والأسر والنفوذية التي كانت لها سلطة على عامة الساكنة خاصة في بايلك الشرق، وذلك من أجل ضمان ولائها بعد ربط مصير تلك الزعامات بأولائك الحكام، ومن ثمة ضمان الأمن والاستقرار وسهولة السيطرة على المجتمع والتحكم فيه[44].

وإن كانت الرابطة الأسرية قد قربت بين السلطة والمجتمع بالأيالة في بادئ الأمر وحققت الالتحام والمناصرة، فإنه مع مرور الوقت وببروز المصالح التجارية وتشكل المنافع المالية وتبلور الزبونية بين طبقات معينة من الساكنة وأفراد من السلطة، قد أحدثت شرخا في الهيكل الاجتماعي للدولة، وفي هذا الصدد يقول حمدان بن عثمان خوجة: " أن العربي أو البدوي يزداد ارتباطا بالأتراك حينما تكون مصالحه هي نفس مصالحهم[45].

وبهذا التغير الاجتماعي الذي بدأ في نهاية القرن 18م، وتبلور أكثر مع بداية القرن 19م، تقلصت الطبقة الوسطى في المجتمع وتراجعت مكانتها وفعاليتها، خاصة بعد تراجع عائدات النشاط البحري، فصار النسيج الاجتماعي للدولة مركب من طبقة غنية مرتبطة بالسلطة بجملة من المصالح الأسرية والمالية وتحاول حفظ تلك المكاسب، وطبقة فقيرة بائسة يعيش معظمها في البوادي والأرياف والتي عرفت تذبذبا في عائدات الأراضي الزراعية، بسبب الجوائح وازدياد الضرائب المفروضة عليها، وكثرة تدخلات السلطة المتكررة إضافة إلى انعدام الأمن.

[44]– محمد ميلودي: المرجع السابق، ص201–202

[45]– حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 115.

ويضاف إلى ما تقدم بسطة، تحالف السلطة الأمني والاقتصادي مع قبائل المخزن، حيث اعتمد الحكام على هذه الفئة من الساكنة وتحالفوا معها بجملة من الامتيازات منحت لها، شريطة أن تعمل هذه القبائل على جمع الضرائب وحفظ الأمن، فمارست بذلك مهمة الشرطة في الريف وفي المجالات التي سيطرت عليها أو منحتها السلطة لها لتصريف شؤونها، وكان مفروضا على السلطة الحاكمة أن تستعين بهذه القوة حتى تتمكن من التحكم في الأهالي حسب القانون والعرف العثماني، لأنه وحسب التقارير وكتب الإخباريين أن عدد الجنود التابعين للسلطة بشكل رسمي كان يتراوح مابين 12000 و15000 فرد[46] وهو عدد قليل جدا مقارنة مع حجم السكان واتساع المجال الترابي للبلاد الجزائرية آنذاك.

وعليه، فالأوساط العامة أصبحت واقعيا تحت حكم ونفوذ فئة من المجتمع، مرتبطة ومتحالفة مع السلطة، من جهة بشكل رسمي، ومن جهة أخرى بطريقة غير رسمية، من خلال مختلف المظاهر الاجتماعية والاقتصادية السالف بسطها.

هذا الوضع كان سببا في فشو الاستياء في أوساط الطبقات الوسطى والفقيرة من الساكنة خلال النصف الثاني من القرن 18م، بعد أن صارت القوة والنفوذ والثروة محتكرة من قبل أقلية في المجتمع [47].

ومما تم بسطه يتضح بجلاء أن الأوضاع التي شهدتها الإيالة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالخصوص في أواخر النصف الثاني من القرن 18م، كانت الممهد

[46] Duval Jules, op. cit ,p 32.

[47]– محمد ميلودي: المرجع السابق، ص 256.

الـرئيس للتمـردات والانتفاضـات التـي توسـعت فـي دواخـل الإيالـة مـع مطلـع القـرن 19م، هـذا بالإضافة لأسباب أخرى مباشرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أسباب الثورات

المجلس العلمي

4.أسباب الثورات المحلية:

1.4 تراجع الانتعاش الاقتصادي الذي كان في القرن 18م

إن عدم الاستقرار السياسي الذي برز مع نهاية القرن 18م، قد أثر بشكل مباشر على الجانب الاقتصادي، وكان سببا في تراجع القدرة الشرائية للساكنة، وعاشت البلاد أزمات غذائية متكررة ابتداء من مستهل القرن 19م، إذ يشير إلى ذلك حمدان بن عثمان خوجة في خضم حديثه عن أسباب انحطاط الحكومة الجزائرية وسقوطها بقوله: " وفي سنة 1800 أصيبت الجزائر بمجاعة كبرى، ووقعت الحاجة إلى الأقوات، فأمر الداي لتمويل البلاد، بالذهاب إلى موانىء البحر الأسود لشراء القمح. وقد بيع ذلك القمح بثمانية وعشرين فرنكا للصاع الواحد..."[1].

ومن جهتها تشير الدراسات التاريخية التي شرحت الحالة الاقتصادية للبلاد الجزائرية في تلك الفترة، إلى أنه منذ سنة 1803م، عرفت أسعار القمح ارتفاعا ملفتا، واستمر ذلك الغلاء لفترة طويلة ولم يتراجع سعر الصاع عن قيمة أجرة تسعة عمال مياومة إلا في سنة 1810م، مشكلا بذلك أزمة حقيقية[2].

لقد كان سعر صاع القمح قبل هذه الأزمة عموما يتراوح ما بين 2.25 و 2.50 ريال دراهم صغار، ثم ارتفع إلى 3.75 ريال دراهم صغار في خريف 1803م، واستمر هذا الارتفاع، إذ نسجل سعر صاع القمح في جانفي 1804م، بـ 6.88 ريال دراهم صغار، وفي ماي من نفس السنة وصل سعره إلى 15 ريال دراهم صغار، وان كان قد تراجعت قيمته قليلا بعد ذلك فإنه وصل في شهر مارس إلى نهاية سنة 1805م، إلى مستوى قياسي حيث بلغت قيمة الصاع

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 160.

[2] المنور مروش: المرجع السابق، ص 388.

منه 30 ريال دراهم صغار، ولكن بعد استيراد شحنات من خارج البلاد خفت حدة الغلاء وصارت أسعاره تتراوح في حدود 10 ريال دراهم صغار، أما في سنة 1807م، فالأسعار كانت مابين 10.5 و 18.75 ريال دراهم صغار[3].

إن القيم المسجلة لأسعار القمح خلال الفترة المشار إليها والتي كانت في ارتفاع مستمر تبين أن البلاد وصلت إلى مرحلة خطيرة اقتصاديا قد أضرت بالساكنة بشكل ملحوظ، حيث كان على العامل اليومي الاستمرار في العمل لمدة تسعة أيام حتى يستطيع شراء صاع قمح، هذا مع الأخذ بالحسبان توفر العمل من عدمه، خاصة وأن الأسعار والأوضاع العامة تنبئ عن وضع زراعي سيء للغاية، في وقت كانت فيه فلاحة الأرض المورد الرئيس والقطاع الذي يشغل فئة عريضة من الساكنة التي كان يقطن أغلبها في الأرياف.

ونلاحظ أن الوضع الصعب استمر، فبالرغم من التحسن في عوائد النشاط البحري مابين 1808- 1814م، إلا أن القدرة الشرائية لم تصل إلى المستوى المطلوب، وما بين 1815 إلى غاية 1822م، نستطيع أن نجعلها كمرحلة أخرى لأنها عرفت تذبذبا مابين السنوات القاسية والأعوام المعتدلة نسبيا، وقد عرفت هذه الأزمة ندرة في المواد الغذائية وانهيارا في الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى ذلك انتشار الأوبئة الخطيرة، ما نتج عنه تناقص في عدد السكان بشكل رهيب.

وبعد انقطاع الغنائم البحرية خاصة في عهد الداي حسين، تأثرت مالية الدولة نظرا لما كان يوفره النشاط البحري من عوائد، وما زاد من عبء مصاريف الخزينة أن جنود البحرية صاروا يحتاجون إلى الزيادة في أجورهم بسبب انعدام فوائد البحر، وهذا ما دفع بالسلطة إلى

[3] المرجع نفسه، ص 388.

تخصيص حصص مالية إضافية، حيث أضيف 2 بوجة لرواتب البحارة فصارت 6 بوجة، بعد أن كانت 4 بوجة في عهد الداي مصطفى باشا (1797- 1805م)[4]، والملاحظ أنه ليس تراجع عوائد النشاط البحري وحده فقط هو السبب في زيادة قيمة أجور هؤلاء، ولكن غلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية بالتحديد.

كما أن الانكشارية صاروا يطالبون برفع أجورهم كذلك وتحسين أوضاعهم المعيشية، وهذا ما استغله أحمد باشا (1805-1808م) في الإطاحة بمصطفى باشا حينما استطاع استمالة العساكر بعد أن وعدهم برفع أجورهم وإعطاء القمح للمتزوجين، حيث يقول أحمد الشريف الزهار في هذا الشأن: " اشتغل في إثارة العسكر خفية، وله أعوان في ذلك، وانحاز بعض العسكر إليه. ووعدهم بأن يزيد لهم في الراتب، ويعطي القمح للمتزوجين منهم ..."[5].

وبهذا زادت أعباء خزينة الدولة التي كانت في السابق معفية من الكثير من المصاريف والنفقات، خاصة ما تعلق بأجور ورواتب فئات وظيفية عديدة، في ظل تراجع العائدات والموارد المالية التي كان يرتكز عليها اقتصاد الأيالة آنذاك.

وبالإضافة إلى أجور الموظفين المدنيين والعسكريين، لم تعد أجور العمال بمختلف أصنافهم كافية لتأمين ضروريات العيش، سواء ما تعلق الأمر بعمال المياومة والحرفيين وعمال البناء والمزارعين والفلاحين البسطاء ونحو ذلك، بسبب الغلاء المفرط والذي استمر لفترة طويلة مع تراجع في المحاصيل الزراعية.

[4] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص72-73.

[5] المصدر نفسه، ص 89.

وعلى هذا دخلت البلاد في أزمة مالية حقيقية، بعد أن عجزت السلطة عن إيجاد مصادر دخل بديلة تواجه بها تراجع المداخيل التقليدية المتمثلة أساسا في عوائد البحر وعوائد الأرض من زراعة الحبوب بالدرجة الأولى إلى جانب بعض الفوائد التي كانت تأتي من الثروة الحيوانية، وقد كان الوضع أشد وطأة على الفئات العامة من الساكنة، ويبدو أن الريف كان أكثر تضررا من المدينة وهو الذي كان بؤرة لمختلف الثورات التي نشبت في العديد من المناطق خاصة مع بداية ق 19م.

وما عقد الأوضاع هو اضطراب الأحوال في بايلك الشرق، والذي كان الممون الرئيس للدولة بالحبوب[6]، ويعده الزهار بأنه أهم مقاطعة في البلاد من حيث الرعية والقوة واتساع أراضيه وكثرة منتجاته المتمثلة في الغنم والبقر والقمح والشعير والتمر والزيتون، وكان ينتج الشحم والسمن بكميات كبير، وهذا ما جعل السلطة تعتمد عليه في تزويد المراكب الجهادية بما تحتاجه من شحوم وسمن في الفترة التي كانت في أوج نشاطها في محاربة القوى المسيحية[7].

وقد تضرر بايلك الشرق كثيرا، إذ شهد مع مستهل القرن 19م، أحد أخطر المجاعات التي عرفتها البلاد الجزائرية في الفترة الحديثة وهي مجاعة 1804م، التي بقيت راسخة في الأذهان، إذ اختفى القمح من الأسواق فبلغ الصاع الواحد منه في قسنطينة 15 ريال ولم يكن يتجاوز قبل ذلك ريال أو ريال ونصف، وقد حصلت للناس شدة عظيمة ويصفها العنتري بقوله: " فحصلت للناس شدة ومجاعة قد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك خصوصا بعض نواحي القبلة فإنهم تشتتوا عن منازلهم وتفرقوا بسبب الهول الواقع في وطنهم مع الشر والمصائب التي حلت به من قبل من يبس الزرع (كذا) وعدم الحرث ونزول القحط والفتن إلى غير ذلك مما تقدم ذكره

[6] المنور مروش: المرجع السابق، ص 387 وما بعدها.

[7] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 47.

حتى صاروا يقتاتون الدم والميتة وغير ذلك مما لا يباح اقتياته...وارتفعت أسعار الحبوب إلى مالا نهاية ... ودام القحط والغلاء في الحبوب كذلك مدة سنة كاملة..." [8]، كما أن المصادر التاريخية تشير إلى أن الدراهم قلت بيد الناس بسبب الهول والاضطراب الذي حصل آنذاك في البايلك[9].

2.4 غياب الاستقرار السياسي الذي شهده القرن 18م:

إن غياب الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد الجزائرية بشكل جلي أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م، قد أثر مباشرة على بنية الدولة وتركيبة المجتمع، ذلك لأن النتائج السلبية للظاهرة السياسية سريعة وعميقة الأثر مما يجعلها سهلة الرصد من خلال واقع النظام القائم والمجالات المختلفة، على عكس الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز ببطء التحول ما يصعب رصدها وتحديد آثارها السلبية.

وبناء على هذا الطرح، فإن المتتبع لواقع الأيالة في أواخر القرن 18م، ومع مستهل القرن 19م، يدرك أن البلاد دخلت في فوضى معقدة وانعدم الاستقرار السياسي بسبب توسع المصالح وتشابك المنافع داخل أجهزة الحكم.

ولعل من أبرز الجماعات التي ساهمت في نشر الفوضى فئة الانكشارية، التي صارت تمارس نفوذها وضغوطها وتعزل كل من يمس بامتيازاتها، وما زاد من قدرة تأثيرها في الأحداث هي المكانة التي حظيت بها منذ البداية واستطاعت مع مرور الوقت أن تتنفذ في أجهزة الدولة

[8] صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تقديم وتحقيق: رابح بونار ، ش. و. ن.ت، الجزائر، 1974، ص 33-35.

[9] المصدر نفسه، 34.

المركزية خاصة الديوان قبل فترة الدايات كما تشير الدراسات[10]، وقد وصل الحد ببعض الإخباريين إلى تحديد ضوابط ومحددات يجب على قواد الجيش عدم تجاوزها مع الجنود للحفاظ على أرواحهم والبقاء في وظائفهم[11]، وازداد نفوذ الانكشارية بعد 1711م، واستمر الوضع طوال القرن 18م، ولكن قوة بعض الحكام مكنتهم من الحفاظ على بعض التوازن والحد من طموحات بعض أفراد الجيش، غير أن المتتبع لتطورات الأحداث يدك أنه بنهاية عهد محمد بن عثمان باشا سنة 1791م، الذي استطاع بحنكته وبصيرته التحكم في أجهزة الدولة بصرامة[12]، عم الاضطراب بصفة أكبر من ذي قبل وساد عدم الاستقرار السياسي في البلاد الجزائرية.

ولعل السبب الرئيس في فساد عناصر الجيش هو وصول مجموعات غير نزيهة عن طريق عمليات التجنيد التي كانت تتم من قبل المندوبين والوكلاء في أزمير، ووجد من ضمن أولائك المجندين حتى اليونانيين واليهود الذي ختنوا أنفسهم، وبهذا " صارت تلك الميليشيا المسلحة لا مبدأ لها، صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل. ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هواهم "[13].

إن عدم الاستقرار في المناصب السامية صار سمة لما بعد عهد محمد بن عثمان باشا، فلو تتبعنا مثلا استقرار البايات في مناصبهم نجد في بايلك الشرق، تعاقب 15 بايا في ظرف 26 سنة منذ نهاية عهد صالح باي إلى غاية عزل أحمد باي المملوك سنة 1818م، بمعنى أن

---

[10] (P) Boyer, La révolution dite des "Aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671). In: R.O. M.M , N°13-14, 1973, p 160.

[11] (CH) ARVIEUX, op. cit, p 245.

[12] للمزيد عن الطريقة التي أدار بها محمد بن عثمان باشا الايالة وصفاته أنظر:

(J.M) VENTURE DE PARADIS, op. cit ,p 96.

[13] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 149.

معدل مكوث البايات في مناصبهم هو أقل من سنتين لكل باي[14]، وهذا مؤشر خطير يدل عن الارتباك الإداري والاضطراب السياسي الذي عرفته أجهزة الحكم إبان هذه الفترة، خصوصا وأن الأمر يتعلق بمنصب حساس ومهم في إدارة الدولة، وللإشارة أن كل باي جديد يصل إلى قيادة البايلك يقوم بتغير حاشيته من موظفين ساميين سواء في القطاع الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وهذا ما نتج عنه ارتباك في الإدارة والمسؤوليات وخلف تأثيرا كبيرا على مختلف مجالات في البايلك، وأصبح الموظفون يهتمون فقط بجمع المال قبل عزلهم دون مراعاة لمصلحة البلد، وصار الحكام لا يقومون دائما بعزل المسؤولين الذين يرتكبون أخطاء وتصلهم شكاوى من الأهالي ضدهم، بل غالبا ما يتم نقلهم إلى أماكن أخرى مثل ما جرى مع الباي عثمان الذي كان بايا على بايلك الغرب سنة 1798، إذ لم يعزل بسبب إخفاقه في إدارة مصائر البايلك بل عين رغم ذلك بايا على بايلك الشرق سنة 1804م، وفي المقابل لم يجد المسؤولون والموظفون النزهاء والأكفاء التشجيع بالترقية وغيرها، فبالرغم من أن يحيى أغا الذي تكاد تجمع المصادر على كفاءته العسكرية إلا أنه عزل وقتل في عهد الداي حسين[15].

3.4 التنافس الفرنسي الانجليزي للحصول على امتيازات في الجزائر:

شكلت الجزائر إحدى أهم الفضاءات التجارية بالنسبة للدول الأوربية خلال الفترة الحديثة، بالرغم من حالات الصراع المتكررة والعلاقات غير المستقرة بين الجانبين، إلا أن الموقع المهم والثروات التي كانت تزخر بها للأيالة وقربها للفضاء الأوربي، جعلها محط تسابق وصراع بين العديد من الدول الأوربية، وكان التنافس الفرنسي للانجليزي لإبرام معاهدات مع الجزائر

[14] محمد ميلودي: المرجع السابق، ص 159.

[15] ارزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 30-31.

والحصول على امتيازات اقتصادية في طليعة ذلك، وقد ازداد الخلاف بين الدولتين الانجليزية والفرنسية خصوصا في الفترة الأخيرة من العهد العثماني بعد تراجع قوة الأسطول الجزائري وكنتيجة للتغيرات الحاصلة في الفضاء المتوسطي آنذاك.

والواقع أن بروز التنافس الفرنسي الانجليزي في الجزائر، تجلى بوضوح منذ أن أسس الفرنسيون الشركة الملكية الإفريقية بموجب مرسوم 22 فيفري 1741م، حيث كان من الأسباب الرئيسة لإنشائها هو منع الانجليز من التسلل للفضاء الشمالي لإفريقيا، الذي كان غنيا بالموارد والمنتجات التي تحتاجها أوربا خاصة الحبوب، ويتأكد هذا من خلال ما ورد على لسان السيد **موربا** Maurepas وزير الداخلية الفرنسي في رسالة وجهها إلى الغرفة التجارية في مرسيليا قبل إنشاء الشركة الملكية بفترة وجيزة والتي جاء فيها: " من الواجب علينا أن نولي اهتماما بالغا بالساحل الشرقي من ايالة الجزائر وان لم نفعل فان الانجليز سيستولون على المؤسسات التجارية وان في ذلك لضررا كبيرا على التجارة الفرنسية"[16].

وعلى هذا الأساس جاء تأسيس الشركة الملكية الفرنسية من أجل منافسة الانجليز وفي إطار الصراع التجاري بين الدولتين للحصول على امتيازات في الجزائر، ولهذا حاول المسؤولون الفرنسيون توفير كل الإمكانات والوسائل لهذه الشركة، وقد ورد هذا صراحة في الظهير الملكي الذي أنشئت بموجبه هذه المؤسسة ومما جاء فيه: " أن نعطي لأصحاب الشركة الجديدة كل الوسائل التي تساعدهم على تطوير العمليات التجارية، وذلك أن نقدم لهم رؤوس الأموال

[16] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1972، ص196.

الضرورية أو غيرها من الهبات التي عزمنا على توفيرها لهم، وبأن نجعلهم يحظون بالحماية ويتمتعون بمختلف الصلاحيات والامتيازات"[17].

ومن الاهتمام البالغ للمسؤولين والسلطات الرسمية الفرنسية بهذه المؤسسة يتبين أن الشركة كان هدفها اقتصادي في ظاهره، وفي الجانب الخفي منه هو تحقيق نفوذ سياسي وكسب مجالات حيوية لصالح الدولة الفرنسية، وعزل القوى الأوربية المنافسة لها بمختلف الطرق والوسائل.

واستطاعت الشركة الفرنسية أن تحقق أرباحا طائلة بسبب احتكارها للعديد من الموارد الهامة في البلاد، وكتعبير عن قيمة الفوائد المحصلة، قامت بنقش عبارة على ميدالية ذهبية سنة 1776م، جاء فيها " مرسيليا تغنى بثروات إفريقيا "، وقد بلغ المبلغ بهذه المؤسسة بأن أصبحت تملك أراضي مهمة في الجزائر، واحتكرت كميات مهمة من الجلود والأصواف والحبوب والمرجان، ومن خلال ما كانت تسيطر عليه من منتوجات أنقذت الجنوب الفرنسي من مجاعات متكررة، وكانت كلما أرادت الشركة الفرنسية تجديد معاهدتها مع الجزائر تدخل الانجليز لمنعها والتشويش عليها، وذلك رغبة منهم في إزاحة الفرنسيين والاستحواذ على الامتيازات التجارية البالغة الأهمية والتي كانوا يسيطرون عليها[18].

[17] المرجع نفسه، ص 195.

[18] ارزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني ....، المرجع السابق، ص 69.

بيد أن العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية بدأت بالتراجع حتى تم إلغاؤها على اثر الخلاف الجزائري الفرنسي بسبب حملة نابليون على مصر سنة 1798م، وفي سنة 1807، قام الداي أحمد بمنح ممتلكات فرنسا في عنابة والقالة للانجليز[19].

ويبدو أن هناك العديد من الأسباب كانت وراء منح الامتيازات للانجليز منها أن هؤلاء عرضوا على الداي إتاوة تفوق ما كان يقدمه الفرنسيون، كما أن الانجليز كانوا دائما يسعون إلى تقديم أنفسهم على أنهم شركاء حقيقيين ومتعاونين مع الجزائريين، وبهذا تم تحويل المؤسسات التجارية إلى انجلترا بمقتضى اتفاق وقع عليه في جانفي 1807م، من قبل داي الجزائر أحمد باشا آنذاك والقنصل الانجليزي العام هنري بلانكي لاستغلالها في عنابة والقالة، وأعطي لهم حق احتكار صيد المرجان كما كان الفرنسيون مقابل إتاوة سنوية، بيد أن السياسة الانجليزية لم تكن تهدف إلى النشاط التجاري بقدر ما تسعى إلى بناء استحكامات عسكرية في عنابة والباستيون لتعزيز مواقع الدولة الانجليزية في مالطة وجبل طارق ومن ثم السيطرة على المتوسط والجزائر، ولعدم تمكن الانجليز من تحقيق مرادهم انسحبوا ورفضوا تجديد عقودهم التجارية، وأعيدت العلاقات التجارية من جديد مع الفرنسيين خاصة بعد توتر العلاقة مع الانجليز اثر حملة اكسماوث على الأيالة[20].

مما سبق طرحة يتبن أن التنافس والصراع الانجليزي الفرنسي من اجل الحصول على امتيازات في الجزائر كان ضمن إطار التنافس الاستعماري الأوربي آنذاك، وحملة اكسماوث على الجزائلر سنة 1816م، أحد تمثلات ذلك، والتقرب والتودد الذي كان يتظاهر به الفرنسيون

[19] المرجع نفسه، ص 70.

[20] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 234-254.

والانجليز كان هدفه الحقيقي غير المعلن هو البحث عن النفوذ ومحاولة اختراق الأيالة تمهيدا للسيطرة عليها.

وفي هذا الإطار تدخلت الدولتان، كما يبدو، لدعم بعض الثورات الداخلية التي عرفتها الأيالة خلال القرن 19م، أملا منهما للضغط على حكام الجزائر من اجل تقديم تنازلات أكثر ولاستمالة الثوار، كما حدث مع ابن الأحرش، إذ انتشرت الأخبار حينها أن الثائر كان يتعامل مع الفرنسيين والانجليز خاصة بعد أن أمر ابن الأحرش أتباعه بعدم التعرض للسفن الانجليزية[21].

4.4 توتر العلاقات مع المغرب الأقصى وتونس:

1.4.4 المغرب الأقصى:

شهدت العلاقات الجزائرية المغربية خلال الفترة الحديثة تباينا بين التوافق تارة والخلاف تارة أخرى، وذلك منذ القرن 16، وهذا ما يتضح من فرمانات مهمة دفتري[22]، وقد تعددت أسباب الخلاف والتوتر، لكن يمكن حصر معظمها في الجانب السياسي والروحي بين الايالتين المجاورتين.

أما في عهد المولى سليمان فإن العلاقات بين البلدين زادت سوءا، جراء التصرفات العدوانية من قبل السلطان المغربي تجاه الجزائر، حيث قام بالتقرب ودعم الطرق الصوفية التي كانت علاقاتها سيئة مع حكامها مثل الطريقة التيجانية وغيرها من الطرق التي ناصبت

[21] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 292.

[22] مهمة دفتري رقم 18، حكم رقم 25، بتاريخ 979هـ.

العثمانيين العداء حينها، كما سخر ما أمكن من أجل دعم التمردات وحركات العصيان التي كانت تظهر من حين لآخر في البلاد الجزائرية[23].

والملاحظ أن الأعمال العدوانية لم يكن مصدرها حكام المغرب وحسب، بل بعض المرابطين وأصحاب الطرق الصوفية المغربيين كذلك، إذ نجد أن شيخ الطريقة الدرقاوية مولاي محمد العربي بن أحمد المغربي كانت له اتصالات بتلميذه في الجزائر عهد ذاك والذي قاد ثورة درقاوة سنة 1805م، ولكن لا يمكن أن نستبعد ضلوع السلطات المغربية في هذه الاتصالات وهذا الدعم، بحكم السياسة التي اتخذها السلاطين المغاربة والتي قامت على التقرب من أصحاب الطرق بما فيها الدرقاوية من اجل ضرب الجزائر[24].

وفي الوقت الذي كان فيه الجزائريون منشغلون بإخماد ثورة درقاوة (1805- 1816م)، قام المولى سليمان بمهاجمة الأراضي الجزائرية الغربية الجنوبية فاحتل فقيق سنة 1805م، ثم توات سنة 1808م، ومنطقة قورارة[25].

وبعد انتقال العرش إلى المولى عبد الرحمان بعد وفات المولى سليمان، لم يتوقف سلاطين المغرب عن سياستهم المتخاذلة، بل قام المولى المغربي بعد نهاية الدرقاويين باستغلال التيجانيين ودعمهم ضد حكام الجزائر، ويقال أن بعض الفاسيين كانوا يعملون كمخبرين

[23]عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 504.

[24] بن عتو بلبروات: المرجع السابق، ص 80.

[25]عزيز سامح ألتر: المرجع السابق، ص 506.

وجواسيس لصالح الفرنسيين الذين كانوا يخططون لاحتلال الجزائر، وكان حكام المغرب يقيمون علاقات جد حسنة مع الفرنسيين في الوقت الذي كان هؤلاء يبدون نيتهم لاحتلال الجزائر[26].

وللإشارة أن الإيالة الجزائرية قامت من جهتها وفي إطار الصراع الدائر، بدعم بعض الثورات التي قامت في المغرب الأقصى، مثل تمرد تطوان الذي أحرج المخزن المغربي آنذاك[27].

2.4.4 تونس:

كانت تونس منذ الدخول العثماني للمغرب العربي إحدى الفضاءات التابعة في العديد من الشؤون الإدارية للجزائر، خاصة ما تعلق منها بالجانب المالي، حيث كان هناك نظام محاسبة واحد تحت إمرة حاكم الجزائر ويتولى إدارة مصائر كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب[28].

ورغم استقلال تونس مع مرور الوقت عن الجزائر إداريا وماليا، فإن حكام الجزائر ظلوا يرون أنفسهم مفوضين من قبل الباب العالي للإشراف على الأيالة التونسية، وعليه كانوا كثيرا ما يتدخلون في شؤونها، بل ويقومون أحيانا بفرض غرامات عليها، وإجبار حكامها على إظهار رموز الولاء والتبعية للجزائر مثل فع اللزمة والهدايا ونحوها.

وقد شكلت مسألة الحدود وتقاسم مجالات الرعي والأراضي بين القبائل الحدودية أهم أسباب الخلاف والصراع بين البلدين، ما دفع بحكام الدولتين لترسيم الحدود وضبطها سنة

---

[26] المرجع نفسه، ص 506.

[27] المرجع نفسه، ص 504.

[28] مهمة دفتري رقم 43، الحكم 148، بتاريخ 988هـ.

1614م، ثم أعيد تأكيد ذلك سنة 1628م، واتفق الطرفان على أن يبقى واد صراط الحد الفاصل بينهما[29].

ولكن مع وصول حمودة باشا التونسي إلى السلطة سنة 1782م، بدأت العلاقات تتوتر بين البلدين بصفة غير مسبوقة، حيث حاول الحاكم التونسي الخروج عن تبعيته للجزائر، ساعيا إلى بناء دولة قوية ومهابة تتعامل مع حكام الجزائر بكل ندية، فقام بتحديث الجيش وإعادة تسليحه وتنظيمه.

لقد بدأ التوتر يتصاعد بين الباشا التونسي ودايات الجزائر بعد أن استقبل حمودة باشا الباي المخلوع مصطفى انجليز، وتوقف عن تقديم الهدايا وزيت الزيتون إلى حكام الجزائر، والأكثر من ذلك هو قيامه بتحريض ابن الأحرش على الثورة ضد السلطة الجزائرية، ولم يكتف حمودة باشا بهذا الحد، بل تطاول إلى إعلانه الحرب على الجزائر سنة 1806م، في عهد الداي أحمد، وقد استطاع حينها الجيش التونسي من دخول أراضي بايلك الشرق ومحاصرة عاصمته، إلا أن قواته انهزمت بعد خسائر كبيرة بين الفريقين ورجع الجيش التونسي يجر أذيال الهزيمة، لكن العلاقة بقيت تمتاز بالهشاشة بين الايالتين بعد ذلك، بسبب رفض باي تونس الرضوخ للمطالب الجزائرية[30].

5.4 تزايد نفوذ اليهود داخل السلطة:

كان اليهود من الفئات المحظوظة في مجتمع أيالة الجزائر منذ أن استقبلهم أهالي البلاد بعد طردهم من اسبانيا مع الأندلسيين، وبالإضافة إلى اليهود الذين سبقوا هؤلاء المهجريين تمكن

[29] حنيفي هلايلي: محاولة الجزائر العثمانية توحيد المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 58-59.

[30] بن عتو بلبروات: المرجع السابق ص 81-84.

أفراد هذه الفئة من كسب مكانة مرموقة في السلطة والفضاء العام، حيث اعتلى بعضهم مناصب حساسة في إدارة الدولة خاصة ما تعلق منها بالجانب المالي[31].

وقد كان هؤلاء يفضلون ممارسة التجارة ويمتهنون الصنائع التي تدر الأرباح، حتى ولو كانت تبدو بسيطة في ظاهرها، مثل حمل السلع البسيطة في سلات والتجول بها في الأزقة والشوارع وعرضها على المارة لشرائها، كما كان الكثير منهم يمتلكون حوانيت صغيرة لبيع الخردوات، ومنهم كان الخياطون وبائعو المجوهرات والبقالون ونحو ذلك[32]، ومع مرور الوقت، تمكن اليهود من جمع ثروات طائلة بسب أعمال السمسرة والربا واغتنام الفرص، إذ يذكر في هذا الصدد حمدان خوجة، أن بكري الذي صار من أثرياء البلد في أواخر الفترة العثمانية، لم يكن لدى أخيه، عندما قدم إلى الجزائر، سوى دكان عطارة صغير في باب عزون يبيع فيه الخردوات بالتفصيل، ويورد من جانبه بعض الوقائع التي تمكن بها هؤلاء من تحصيل ثروات لا تحصى، منها أن أحد بايات قسنطينة اشترى هدية من يهودي يدعى نفتالي بوجناح، وبما أنه لم يكن يملك قيمتها نقدا وعد اليهودي أن يعطيه مقابل ذلك كيلات قمح بثمن أربعة فرنكات للكيلة الواحدة، وبعد الحصاد حصل اليهودي على القمح الذي وعد به، فقام ببيعه في فرنسا أثناء الحصار الانجليزي بخمسين فرنك للكيلة الواحدة وهي لم تكلفه سوى أربع فرنكات، وبهذه الكيفية تمكنوا من جمع ثروات لا تعد، واستطاعوا احتكار ثروات البلد على حساب سكان الأيالة الذين كانوا

[31] (L) DE TASSY, Histoire du Royaume d'Alger, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725, p 235.

[32] (F.D) HAEDO, op. cit ,p 108.

يمنعون من تلك التجارة حينها، ولا يتمكنون من الشراء بنفس الأسعار التي يشترون بها هؤلاء، على حد قول حمدان خوجة[33].

ولهذا تعاظم دور اليهود وزادت ومكانتهم في الأيالة أواخر العهد العثماني، إذ احتكروا العديد من الأعمال التجارية بتواطؤ من الدايات، وتمكنوا على إثر ذلك من جمع أموال جعلتهم يتمتعون بنفوذ قوي داخل مجلس الباشا، بعد تمكنهم من شراء ذمم كبار المسؤولين، وحرصوا على حفظ ثرواتهم وجمع أموال أكثر لاستمرار كيانهم وتأثيرهم في المجالات المختلفة.

والحق أن دهاء وحيل كبار اليهود، قد مكن أفراد هذه الطائفة من كسب الثقة والنفوذ داخل السلطة، فقد كان كل من بكري وبوشناق يتتبعان الأخبار وينقلانها للداي إظهارا لولائهما له، و كانا يتحينان الفرص لمد نفوذهما، ففي سنة 1792م، قام بوشناق بالتوسط لمصطفى الوزناجي لدى الداي بعد أن أراد معاقبته، وبالفعل نجح في وساطته وعُفي علي الباي الوزناجي، وحينما عُين هذا الأخير بايا على قسنطينة، كافأ بوشناق بإعطائه حق الإشراف على قطاعات واسعة من الأعمال التجارية في بايلك الشرق مما زاد من ثروته ونفوذه[34].

فكانت هذه الممارسات أحد العوامل المهمة في تغذية الثورات التي عرفتها الإيالة شرقا وغربا، بسب المكانة والنفوذ والثروة التي أضحى اليهود يتمتعون بها على حساب سائر سكان البلاد.

---

[33] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص159-160.

[34] عزيز سامح ألتر: المرجع السابق، ص 567- 568.

أهم الثورات

5. أهم الثورات:

جامعة يحيى فارس بالمدية
المجلس العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

1.5 ثورات ما قبل القرن 19:

1.1.5 ثورة الكراغلة 1630:

شكل الكراغلة إحدى الفئات المهمة في الجزائر خلال العهد العثماني، ومنحت لهم الفرص الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، فتمكنوا خلال الفترة الأولى من الحكم العثماني للوصول إلى أعلى المناصب في السلطة ومنها منصب الباي والباش نفسه، ولعل من أشهرهم حسن بن خير الدين[1]، وكان منهم أيضا القياد الذي احتلوا مكانة مرموقة في فترة البايلربايات[2]، وخلال هذه الفترة التي حظي فيها الكراغلة بالمكانة المهمة، كان وجودهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في عمومه لا يثير قلق السلطة.

لكن مع مرور الوقت بدأ الكراغلة يثيرون قلق السلطة الحاكمة منذ أن تزايد عددهم وصاروا يشتغلون بالسياسة، حيث قدر عددهم في 1621م، بحوالي 5000 كرغلي مقابل 10000تركي وهذا في مدينة واحدة وهي مدينة الجزائر، وكانت المدن الداخلية كذلك تجمع أعدادا هائلة من الكراغلة مثل: تلمسان، معسكر، مستغانم، المدية، ملياتة، قسنطينة، عنابة، بسكرة وغيرها من المدن[3].

وقد كان توجس الحكام صائبا حينما فكر الكراغلة سنة 1630م، بطرد العثمانيين والاستيلاء على السلطة، ومن اجل ذلك اجتمع عدد منهم في حصن الإمبراطور وأعلنوا الثورة،

---

[1] (P) BOYER, Le problème kouloughli…, op. cit , p 80- 88.
[2] (F.D) HAEDO, op. cit ,p 52.
[3] (P) BOYER, Le problème kouloughli…, op. cit , p 81- 87.

وعند وصول خبر التمرد للديوان والباشا، قرروا الاستعانة برجال من جماعة بني ميزاب لإفشال هذه الثورة، فألبسوهم ملابس نسائية ودثروهم بملاحف اخفوا تحتها أسلحتهم وتظاهر هؤلاء الرجال بأنهم نساء هربن من تعديات العثمانيين، وبمجرد وصولهم إلى الحصن هاجموا المتمردين وأحبطوا انتفاضتهم بمساعدة من كان خلفهم من جنود[4].

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة هذه، طُرد الكراغلة من مدينة الجزائر وشُتتوا في مناطق متفرقة في البلاد، فمنهم من استقر في منطقة وادي الزيتون بنواحي الأخضرية وعرفوا بالزواتنة في المصادر التاريخية، ومنهم من استقر بزمورة نواحي بايلك قسنطينة ومنهم من لجأ إلى منطقة زواوة[5].

وتبعا لهذه الانتفاضة، قررت السلطات عزل كل كرغلي يتولى منصبا ساميا، إلا أنها سمحت لهم بتقاضي مرتباتهم من أجل كسب ودهم، واستمرت العلاقة بين العثمانيين والكراغلة في التذبذب إلى غاية نهاية الحكم العثماني بالجزائر[6].

2.1.5 ثورة الشرق الجزائري 1637- 1643م:

بدأت شرارة ثورة الشرق الجزائري إثر إقدام الباي مراد حاكم بايلك قسنطينة في شهر صفر من سنة 1047هـ/ 1637م، على قتل شيخ العرب محمد بن السخري ابن بوعكاز، متهما اياه بالخروج عن الطاعة السلطانية، وقد شاور في ذلك حاكم الجزائر آنذاك علي باشا والديوان

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 154.

[5] أرزقي شويتام: دور الكراغلة في الجزائر أثناء الفترة العثمانية (1519- 1830)، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 03، العدد 04، تصدر عن جامعة الجزائر02، الجزائر، 2013، ص 182.

[6] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 154.

حينها واتفق رأي الجميع على قتله، كما قتلوا معه ابنه المدعو أحمد وستة من أجواد العرب الذين كانوا يرافقونه، ثم جاؤوا برؤوسهم وعلقت على أسوارها قسنطينة ماعدا رأس محمد وابنه[7].

وعند وصول الخبر إلى القبيلة ثارت ثائرتها، وفي العام الموالي جهز أخ الضحية وهو أحمد بن السخري جمع غفير من الفرسان الأعراب ومن الحنانشة وغيرهم وسار بجيشه نحو قسنطينة، وتمكن من هزيمة القوات التي قابلته وقتل منهم 25 رجلا، ولم يكتف الثائرون بذلك، بل ساروا إلى نواحي الفحص الأبيض والحامة بالقرب من قسنطينة، وأشعلوا النيران في محاصيل القمح والشعير، واستمر الثائرون في اليوم الموالي على نفس الحال بالحرق والنهب[8].

وقد تزامنت هذه الأحداث مع هدم حصن الباستيون الفرنسي التجاري في الساحل الشرقي للأيالة، والذي أقدم عليه علي بتشين بأمر من الديوان والباشا، وقد كانت تستفيد منه تجاريا بعض القبائل[9]، مثل قبيلة الحنانشة الذي أعلن شيخها خالد بن نصر عن التمرد، بدعوى أن تحطيم حصن الباستيون في القالة كان سببا في قطع رزق القبيلة، فقام بالسيطرة على ساحل البايلك بعد أن طرد أولاد ذياب وأولاد دريد وأولاد نهد، وانضمت إلى خالد بن نصر العديد من القبائل البربرية التي تزعمتها أسرة المقراني بقيادة شيخها بتقة بن ناصر[10].

وعليه شهد البايلك ثورة عارمة قادتها ثلاث أسرة قوية ونافذة في البايلك، وهي أسرة الذواودة والحنانشة وأسرة المقراني.

---

[7] (L) FERAUD, « Epoque de l'établissement des turcs à Constantine », In R.A. N°10, Alger, 1866, p 180- 181.

[8] ibid, p181.

[9] (A) BERBRUGGER, Notes Relatives a la révolte de ben sakheri, In R.A. N° 10, Alger, 1866, p 339- 342.

[10] جميلة معاشي: الأسر المحلية...، المرجع السابق، ص 339-340.

أما أحمد بن السخري، فإنه وبعد انسحابه من قسنطينة نحو الغرب، وقعت معركة كبيرة بينه بين والقوات النظامية في منطقة قجال بالقرب من سطيف، انهزم فيها مراد باي مرة أخرى وقتل كاتبه الأول شريط بن صولة، وفر الباي واختفت أخباره بعدها[11]، إلا أن فيرو يقول أن مراد باي قتل في هذه المعركة التي وقعت في شهر صفر من عام 1049/ جوان 1639م[12].

وزادت الأوضاع تأججا بثورة قبيلة فليسة التي لم تتمكن السلطة من القضاء عليها إلا بعد تدخل المرابطين، فوقعت الهدنة مع الثائرين بعودة القوات النظامية إلى الجزائر وعدم دفع اللزمة كما قدرتها السلطة وإعادة بناء الباستيون، بالإضافة إلى شرط عودة الكراغلة إلى مناصبهم التي طردوا منها بعد ثورتهم[13].

وبعد ذلك تفرغ الباشا يوسف، فراسل بعض الفقهاء، منهم محمد الساسي البوني مفتي عنابة سنة 1641م، وسعيد قدورة مفتي مدينة الجزائر وغيرهم، وطلب منهم مساعدته في إعادة الأمن بما يملكونه من سلطة روحية على الثائرين، ثم توجه الباشا إلى الثائر ابن السخري الذي تبعه إلى الصحراء، وهناك دارت معارك طاحنة تمكنت السلطة في الأخير من القضاء على ثورته بمساعدة بعض القبائل العربية[14].

3.1.5 الطريقة التيجانية والسلطة:

تنسب الطريقة التيجانية لمؤسسها سيدي أحمد التيجاني بن سيدي محمد بن المختار، ولد في عين ماضي سنة 1737م، من نسب شريف، ومنذ صغره لازم الفقهاء والعلماء، فحفظ القرآن

[11] المرجع نفسه، ص 339-340.

[12] (L) FERAUD, Epoque de l'établissement…, op. cit, p 180 .

[13] جميلة معاشي: الأسر المحلية...المرجع السابق، ص343..

[14] المرجع نفسه، ص 339- 346.

الكريم وعلوم التوحيد ونحوها، ويقال أنه كان مميزا في الذكاء والحفظ، وسار نحو المشرق والمغرب في طلب العلم والاستزادة منه، فصار فقيها حافظا وجامعا لمعارف شتى[15]، وبعد أن تفقه في تعاليم طرق عدة مثل الخلوتية والرحمانية، أسس طريقته الخاصة سنة 1782م، والتي كانت قرية عين ماضي بالقرب من الأغواط مقرا لها[16].

وبشكل ملفت انتشرت الطريقة التيجانية بين القبائل الصحراوية، وصار أتباعها هم المتحكمون في معابر القوافل التجارية الصحراوية وطرق الإمداد، الأمر الذي بدأ يثير مخاوف السلطة الحاكمة، خاصة بعد أن زاد أتباع التيجانية ومريدوها، فقامت بتنظيم حملات عسكرية للحد من ذلك النفوذ[17]، ومن أشهر هذه الحملات نجد:

1.3.1.5 حملة الباي محمد الكبير 1784م:

قام باي الغرب محمد الكبير سنة 1784م، بقيادة جيش إلى عين ماضي معقل التيجانيين، من أجل فرض الغرامة على أهلها والتي قدرت سنويا بـ 188 ريال، ولم يقع بينه وبين أهالي تلك المنطقة أي احتكاك بسبب الليونة التي أبداها الساكنة هناك أثناء مقابلتهم للباي وجنده، مما دفع الحاكم العثماني إلى تخفيف قيمة الضريبة المفروضة عليهم، بطلب من كبراء عين ماضي ووجهائها وعلمائها[18]، إذ يقول في هذا الصدد كاتب الباي ابن هطال التلمساني " ثم

---

[15] (L) ARNAUD, « Histoire de l'Ouali Sidi Ahmed Ettedjani », in R.A. N°5, Alger, 1861, P 468-470.

[16] عبد الحفيظ حيمي: الطريقة التيجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال المصادر المحلية 1782-1826، مجلة آفاق فكرية، عدد خاص، تصدر عن مخبر الفكر الإسلامي في الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، بلعباس (الجزائر)، 2018، ص 42-43.

[17] المرجع نفسه، ص43.

[18] المرجع نفسه، ص 44.

أصبح مرتحلا قاصدا عين ماضي فوصلها في ثلاث ساعات فلما رأوا أهلها خيله قد طلعت وبنوده قد أقبلت فزعت قلوبهم وطاشت عقولهم وغلقوا الديار وعلوا الأسوار... فتقدموا وسلموا عليه وسألوه أن يرفق بهم ويشفق في حالهم ...وجعل لهم لزمة اقل من الأولى وإعطائهم سوار فضة لكل مرأة منهن.."[19].

2.3.1.5 حملة عثمان باي ابن محمد الكبير 1787م:

قام الباي عثمان بحملة جديدة على قرية عين ماضي، بسبب توقف أهلها عن دفع الضريبة التي كان قد فرضها عليهم والده حينما كان بايا على بايلك الغرب، ونتيجة لهذه الحملات المتكررة والمضايقات المتجددة من قبل حكام الأيالة على شيخ الطريقة التيجانية ومريديه هاجر أحمد التيجاني إلى فاس[20]، في شهر سبتمبر من سنة 1798م، مع ولديه محمد الكبير ومحمد الصغير[21]، أين استقبله حاكمها وأكرم وفادته وحاول استمالته لضرب حكام الجزائر نظرا للخصومة التي كانت بينهما، ورغم رجوع أحمد التيجاني إلى الجزائر بعد مغادرته لها، إلا انه عاد إلى مهجره في مدينة فاس وبها توفي في سبتمبر 1814م[22]، لكن العلاقة بين التيجانيين والسلطة الحاكمة في الجزائر ظلت متوترة.

4.1.5 ثورة قبيلة فليسة 1767م:

شكلت قبيلة فليسة طوال الفترة العثمانية تحديات متكررة للسلطة الحاكمة، بسبب عدم خضوعها للنظام وانتفاضاتها المتجددة في كل حين، وفي هذا الإطار، أعلنت القبيلة الثورة سنة

[19] احمد ابن هطال التلمساني: رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحرواي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، عالم الكتاب، القاهرة، 1968، ص 72- 73.

[20] عبد الحفيظ حيمي: المرجع السابق، ص 45.

[21] (L) ARNAUD, op. cit, p 470.

[22] ibid, p 472.

1767م، وقد كانت تتحين الفرصة نظرا لامتعاضها من السلطة الزمنية بسبب الضرائب وغير ذلك، وقد اتخذت إلقاء القبض على احد أفرادها ذريعة لانتفاضتها، وكانت هذه القبيلة بمثابة كنفدرالية أو تحالف قبلي يتكون من 16 قبيلة صغيرة، ما جعلها عصية على النظام، ولم يكن عصيانها للسلطة فقط، بل شكلت تهديدا حتى على القبائل المجاورة من خلال اللصوصية وقطع الطرق[23].

ومن أجل تأديبها ووضع حد لتمردها، أمر باشا الجزائر محمد بن عثمان بتسيير حملة ضدها بجيش قوامه 1100 رجل من الجنود النظاميين وفرسان القوم[24].

لكن الثوار ألحقوا هزيمة نكراء بالقوات النظامية ومن معها من الفرسان العرب، وهو ما دفع قائد الجيش للفرار أثناء المعركة، والذي خسر 300 رجل من جنوده، وبعد عودة القوات إلى الجزائر صدرت أوامر بإعدام الأغا الهارب وخلفه خوجة الخيل المسمى الوالي[25].

وفي السنة الموالية سنة 1768م، قام الباشا محمد بن عثمان بإرسال جيش آخر إلى فليسة، كما وجه أوامر لباي التيطري ووهران وقسنطينة لتوحيد قواتهم والسير نحو العصاة، وفي شهر جويلية اجتمعت هذه القوات في المنحدرات الشمالية الغربية لجبل فليسة مع القوات النظامية التي قدمت من الجزائر ورجال المدفعية، وعندها قسم الجيش إلى سبعة فرق والتي كانت بقيادة الأغا الوالي، والخزناجي وخوجة الخيل، وباي وهران وباي التيطري وباي قسنطينة أحمد بن علي القلي الذي عهد له الباشا بالقيادة العامة للقوات[26].

---

[23] (J.N) ROBIN, Les Oulad Ben Zamoum, In R.A , N°19, Alger, 1875, p 34 -33 .
[24] ibid, p34.
[25] ibid, p34.
[26] ibid, p34.

لقد التقت القوات النظامية مع الثوار الذين ألحقوا هزيمة أخرى بجيش السلطة، وتمكنوا هذه المرة من قتل قائد سباو الحاج محمد بن حسن نفسه، كما قتل الأغا الوالي و1200 تركي و3000 رجل من الفرسان العرب[27].

وبسبب هذه الهزائم المتكرر وطول الحرب، اضطر الجانبان للجنوح إلى السلم بجملة من الشروط، بعد جهود من محمد بن كانون ممثلا للسلطة ومحمد بن زعموم ممثلا عن فليسة، وقد حضر مجلس الصلح والاتفاق أعيان فليسة وقائد سباو ابن الباي محمد الدباح وفرسان عمراوة[28].

5.1.5 ثورة أولاد نايل 1772م:

كانت قبيلة أولاد نايل إحدى القبائل البارزة في بايلك التيطري التي أحرجت السلطة وفرضت عليها صعوبة بالغة في إخضاعها، بسبب كثرة أعراشها وعدد المنتسبين إليها، بالإضافة إلى اتساع المجالات التي كانت تسيطر عليها ما بين بوسعادة والجلفة، وصارت بعصيانها تثير حتى قلقل الساكنة في تلك النواحي[29]، وقد بلغ تمرد هذه القبيلة إلى حد أن قامت إحدى عشائرها وهي عشيرة أولاد أحمد بقتل باي التيطري الباي عثمان وقطع رأسه في تحد خطير للسلطة[30]، التي لم تجرؤ عن غزو أولاد نايل بعد ذلك بعدة سنوات، وبقيت هذه القبيلة خارج طاعة بايات

[27] ibid, p35- 36.
[28] ibid, p 38- 39.
[29] (E) MERCIER, Histoire de Constantine, J. MARLE ET F. BIRON, Constantine, 1903.p 272

[30] (H)FEDERMANN ET (H) AUCAPITAINE, Notices sur l'histoire de l'administration du beylik de titeri, In R.A, N°9, Alger, 1865, p285.

التيطري، إذ لم يفكر البايات الأربع الذين خلفوا الباي عثمان المقتول في تجريد أي حملة نحو أولائك العصاة[31].

واستمر عصيان القبيلة إلى غاية قدوم الباي صفطة الذي حاول غزوها وإخضاعها سنة 1772م، لكن العصاة من أولاد نايل تمكنوا من الإيقاع به وقتله هو وعدد كبير من جنوده وفرسانه[32].

وأمام الهزائم المتكررة وإخفاقات بايات التيطري، قررت السلطة الحاكمة في الجزائر توجيه أوامر لباي قسنطينة صالح باي للسير نحو أولاد نايل من اجل تأديبهم، وبالفعل تمكن هذا الباي من إلحاق هزيمة قاسية بالعصاة في موقعة مالح اومسيف، وغنم قطعانهم وأرسل 60 رأس من رؤوس أولاد نايل و 400 زوج من الأذان إلى السلطة المركزية في الجزائر، حتى يكونوا عبرة لغيرهم، ثم عاد إلى قسنطينة في أكتوبر 1773م، بعد أن أعاد الأمن إلى المنطقة[33].

[31] ibid, p285.
[32] ibid, p285.
[33](E) MERCIER, op. cit, p 272

2.5 ثورات القرن 19م:

1.2.5 ثورة ابن الأحرش 1804م:

تنسب هذه الثورة لقائدها الحاج محمد بن عبد الله ابن الأحرش المعروف بالبودالي[1]، يقال أن أصله من المغرب الأقصى وهذا ما ذكره الزهار[2]، أما صاحب كتاب دليل الحيران فيقول عنه: " ابن الأحرش فتى مغربي مالكي مذهبا، درقاوي طريقة درعي نسبا، جاء إلى تلك القبائل وادعى انه الإمام المهدي المنتظر..."[3] ، غير أن المؤرخ سعيدوني يرجح أنه إرجاع أصله إلى المغرب ليس حقيقة، وإنما هو فقط ادعاء اتخذه الثائر من اجل ربط صلته بالعترة الشريفة وشرفاء الساقية الحمراء وناحية السوس لكسب المكانة في نظر العامة وجمع الأتباع[4].

تميز ابن الأحرش بحسن الخطابة وقوة التأثير في النفوس، وكان حسن الهيئة، في مقتبل العمر، طويل القامة، أشقر اللحية، موفور الصحة[5].

اشتهر ابن الأحرش وذاع صيته بين القبائل منذ أن بدأ يحارب الفرنسيين بعد احتلالهم لمصر سنة 1798م، وبعد انتهاء الحملة الفرنسية، اتصل حمودة باشا التونسي بابن الأحرش وأوهمه أنه بإمكانه الاستيلاء على السلطة وطرد حكام الجزائر منها، لمكانته بين القبائل ولجهاده ونسبه ونحو ذلك، وكان هذا من الباشا التونسي لإبعاده عن ملكه وانتقاما من حكام الجزائر،

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 266

[2] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 85.

[3] محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 271.

[4] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 266.

[5] المرجع نفسه، ص 266.

فاغتر ابن الأحرش واتجه إلى ناحية قسنطينة وكاتب القبائل فتبعه خلق كثير[6]، وأعلن الجهاد ضد السلطة الحاكمة في الفترة الممتدة مابين 10 جوان و 20 جويلية 1804م[7]، وكان الباي عثمان هو حاكم بايلك قسنطينة حينها[8]، لكنه كان غائبا عن مقر حكمه بسبب خروجه على رأس المحلة إلى نواحي سطيف، ما حمل قائد الدار ابن الأبيض على مواجهة الثائرين مع أهالي بلد قسنطينة الذين قدر عددهم العنتري بـ: 1000 مقاتل، وبعد قتال مرير بين الجانبين، انهزم الثوار وأصيب ابن الأحرش بجروح أثناء المعركة مما اضطره للانسحاب إلى وادي الزهور.[9]

وبعد رجوع الباي عثمان إلى عاصمة حكمه، جهز جيشه الذي ضم عددا كبيرا من الجنود النظاميين وفرق القوم والفرسان العرب، وسار نحو محمد ابن الأحرش الذي اتخذ من منطقة واد الزهور مقرا له، وكان قد اجتمع له عدد كبير من القبائل[10]، وعند وصول الباي عثمان بالقرب من ابن الأحرش عسكر في منطقة بين الجبال، ولما بدأ القتال قام الثوار بإطلاق الماء على مواقع الباي وجنده مما صعب حركتهم، وفي المقابل مكن ذلك ابن الأحرش وأتباعه من الانتصار عليهم[11]، وقتل الباي عثمان نفسه مع بعض رجال مخزنه المقربين وما لا يقل عن 500 تركي وعدد لا يحصى من الفرسان[12].

هذه النكسة جعلت الباشا يفكر في غزو ابن الأحرش بنفسه الذي اشتد خطره وزاد أتباعه، ولكنه عدل عن ذلك وأرسل من الجزائر الحاج علي أغا ومجموعة من الجنود لمساندة

---

[6] أحمد الشريف الزهار، ص 85.

[7] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 269.

[8] (A) BERBRUGGER, " Un chérif Kabyle en 1804 », in R.A, N°3, Alger, 1858, p212.

[9] صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 30-31.

[10] (A) BERBRUGGER, Un chérif Kabyle …, op. cit, p210 .

[11] أحمد الشريف الزهار، ص86.

[12] (A) BERBRUGGER, Un chérif Kabyle …, op. cit, p213 .

باي قسنطينة الجديد عبد الله الذي عين مكان الباي المقتول[13]، وعند وصول الباي إلى قسنطينة كاتب أصهاره العرب والعديد من القبائل لاستمالتهم، وخرج لمقاتلة الثائر الذي تمكن من هزيمته، ويقول الزهار عن ابن الأحرش أنه لما ضيقت عليه السلطة البلاد فر إلى الناحية الغربية وهناك قتل من قبل الثائر الدرقاوي الذي كان ينشط في تلك النواحي[14].

2.2.5 الثورة الدقاوية 1805- 1816م:

قائد ثورة درقاوة هو عبد القادر بن الشريف الدرقاوي الفليتي من أولاد بليل الكساني، يرجع نسبه إلى قبيلة كسانة البربرية، تعلم بمسقط رأسه ثم بزاوية القيطنة، بعدها اتجه إلى المغرب الأقصى أين أخذ العلم على يد شيوخها، كما التقى بشيخ الطريقة الدرقاوية مولاي العربي الدرقاوي[15]، وعند عودته إلى الجزائر بدأ يدعو القبائل الصحراوية مظهرا الحجب التي أعطاه إياها شيخ الطريقة الدرقاوية، وكان ذلك في حوالي سنة 1802م[16].

لقد أعلن الشريف الدرقاوي الثورة بعد أن كاتب العرب في الناحية الغربية وادعى أنه صاحب الوقت وان له كرامات ونحو ذلك[17]، فسارت معه جموع من القبائل لقتال الباي مصطفى الممزالي حاكم وهران، وكانت المواجهة الأولى في جوان 1805م[18]، حينما التقى الجمعان في

---

[13] ibid, p 213 .

[14] أحمد الشريف الزهار، ص87 .

[15] مختار بونقاب: انتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري 1802- 1816، مجلة المواقف، العدد 03، تصدر عن جامعة معسكر، معسكر (الجزائر)، 2008، ص 135

[16] (A) DELPECH, LE Soulèvement des Derk'aoua De La Province D' Oran, In R.A, N°18, Alger, 1874,p 41.

[17] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 84.

[18] (A) DELPECH, op. cit, p 43.

موقعة فرطاسة بين وادي المينا وواد العبد[19]، والتي انتهت بانتصار عريض للثوار بقيادة الشريف الدرقاوي، وقتل في هذه المعركة خيرة رجال المخزن من أمثال كاتب الباي ابن هطال التلمساني[20].

اتخذ الثائر من معسكر مقرا له بعد أن سانده عدد كبير من القبائل، ومنها حتى المخزنية مثل الحشم الدوابر والزمالة والغرابة، وقصد وهران من اجل الاستيلاء عليها فقام بحصارها[21]، وبعد عجز الباي مصطفى عن إنهاء التمرد اضطر الداي لإرسال باي جديد لوهران وهو الباي المقلش عن طريق البحر لأن الطرق كلها كانت مقطوعة[22].

وعند وصول الباي الجديد إلى وهران جهز الجيش ونظم المحلة وأعاد الهدوء للمدينة، ثم عزم على محاربة الدرقاويين الذين صاروا يتلقون الهزائم من القبائل التي كانت قد تضررت من ممارساتهم الشائنة مثل البرجية وبني شقران، وعندما أراد الدرقاوي مهاجمة الباي في موقعة وادي المالح انهزمت جيوشه، وتوالت هزائمه بعدها، رغم التحاق ابن الأحرش المعروف بالبودالي بحركته، إلا أن شمل الثوار تشتت وانتهت فتنة الدرقاوي[23]، بعد أن مات من العرب عدد لا يحصى وصارت الرؤوس تجمع مثل الجبال حسب تعبير الزهار، أما عن نهاية الثائر فيقال أنه هرب للمغرب الأقصى بعد اشتداد الحصار عليه وتوالي هزائمه[24].

3.2.5 ثورة بوسعادة وفليسة 1814م:

---

[19] ibid, p44.

[20] مختار بونقاب: المرجع السابق، ص 139.

[21] المرجع نفسه، ص 138.

[22] (H.DE) GRAMMONT, op. cit, p 365.

[23] مختار بونقاب: المرجع السابق، ص 140.

[24] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 87.

ثارت منطقة بوسعادة ونواحيها في جانفي من عام 1814م، بعد أن أعلن أولاد ماضي العصيان وقاموا بالاعتداء على أولاد سلامة، واستمر تمردهم حينما هددوا سلطات البايلك وخرجوا عن طاعة باي التيطري آنذاك جلال باي[25].

أمام هذه التطورات الخطيرة، وجه الباشا أوامر لباي قسنطينة نعمان للسير نحو العصاة للقضاء على فتنتهم، ووعده بقوات أخرى تأتي من الجزائر بقيادة الباش أغا عمر[26].

وعند التقاء الجيشين في بوسعادة، تم تقسيم القوات إلى كتيبتين إحداهما توجهت إلى أولاد ماضي، والأخرى سارت نحو أولاد سيدي إبراهيم وهي قبيلة مرابطة تقطن في منطقة الديس، وبعد يومين من العمليات العسكرية الفاشلة على الإقليم، صدرت الأوامر للقوات بالعودة إلى بوسعادة، هناك تغير المناخ وسقطت الثلوج بكثافة ما أجبرها للبقاء مدة أربعة أيام، و بعد أن تحسن الطقس توجه الجيش نحو المسيلة، وفي صباح اليوم التالي أمر الأغا عمر شواشه بالقبض على نعمان الباي وقتله شنقا، بعد حكم دام ثلاث سنوات لبايلك قسنطينة، كما أسر خليفته مصطفى خوجة[27].

وبعد عودة عمر أغا من حملته على بوسعادة، أرد إخضاع قبيلة فليسة، لكنه لم يتمكن من ذلك، وظلت متمردة إذ لم يجد الأتراك حلا سوى محاصرتها، وظل عصيان القبيلة للسلطة لمدة ثلاث سنوات تقريبا، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق بينها وبين السلطة الحاكمة بان تدفع فليسة ضريبة سنوية قدرها 500 ريال بوجة، واستمر الاتفاق إلى نهاية الحكم العثماني بالجزائر،

---

[25] (J.N) ROBIN, Les Oulad Ben Zamoum…, op. cit, p 45.

[26] (E) VAYSSETTES, « Histoire des derniers Beys de Constantine », In R.A. N°4 ,Alger,1859-60, p 444.

[27] ibid, p 444-445.

وذلك بفضل شخصية بن زعموم الذي صار سيد القبيلة وغيرها من قبائل الإقليم، وقد كان لبن زعموم مكانة كبيرة لدى الحكام، الذين واعترفوا له بسلطته ليس على فليسة فقط ولكن على غيرها من المناطق المجاورة والقبائل المحاذية[28].

4.2.5 ثورات منطقة جرجرة 1818- 1825م:

ظلت منطقة جرجرة وضواحيها عصية على السلطة العثمانية بانتفاضاتها المتكررة خاصة خلال القرن 19م، لهذا سنقدم ببعض النماذج عن هذه الانتفاضات والتمردات التي عرفها هذا المجال أثناء هذه الفترة.

فمن التمردات التي شهدتها المنطقة، قامت قبيلتا غشتولة وبني صدقة سنة 1818م، بالهجوم على برج بوغني وتهديمه، وفي سنة 1819م، قام محمد أوقاسي بإعلان الثورة على السلطة، مما جعل الحكام يفكرون في اغتياله وتمكنوا من ذلك سنة 1820م، وقضوا على فتنته[29].

ومن جهتها أعلنت قبيلة بني عباس عن تمردها، ما دفع يحيى أغا في شهر أوت 1824م، للسير نحوها على رأس جيش مكونة من 1000 جندي تركي وحوالي 8000 فارس عربي، وقد تمكن الأغا من إلحاق أضرار كبيرة بالمتمردين، إذ أحرق 12 قرية و قطع سبعة رؤوس وسجن العديد من الثوار ثم أرسلهم لأعمال السخرة في مدينة الجزائر عقوبة لهم[30].

---

[28] (J.N) ROBIN, Les Oulad Ben Zamoum…, op. cit, p 45- 49.

[29] صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 224.

[30] (J.N) ROBIN , Note Sur Yahia Agha, In RA, N°18, Alger,1874, P95.

وبعد أن شاع فكر التمرد بين القبائل، قامت قبيلة بني جناد بالاعتراض على مساعي الباشا لما أراد استغلال غابات الزان بجبال تامقوت التي كانت ضمن إقليم القبيلة، والتحق بحركة التمرد بنو واقنون مستغلين انتفاضة بني جناد.

ومن أجل القضاء على حركات العصيان في المنطقة، سير يحيى أغا حملة ضد المتمردين في ربيع 1825م، ضمت حوالي 6000 جندي نظامي وعدد كبير من الفرسان، فتوجه إلى آيت سعيد التي بالغ في معاقبتها لعصيانها، ثم اتجه إلى أولاد عيسى ميمون ثم ياسكرن، وبعد تمكنه من قبيلة واغنون التي استسلمت ودفعت الغرامة، لم يستطع إخضاع بني جناد وتحقيق النتيجة التي كان ينتظرها، فقبل الطرفان بالصلح بحضور ممثلي السلطة وأعيان المنطقة[31].

5.2.5 الثورة التيجانية 1826-1827م:

أصبحت الطريقة التيجانية تشكل خطرا على السلطة بعد أن توسع نفوذها بين القبائل وزادت مكانة شيوخها، ولهذا قامت السلطة بالعديد من الحملات على أتباع هذه الطريقة ومركزهم في عين ماضي بالقرب من الأغواط، فكانت تلك الحملات سببا في امتعاض شيوخ الطريقة ومريديها من الحكام العثمانيين، وفي مقدمتهم ولدي أحمد التيجاني محمد الكبير ومحمد الصغير.

وعليه قرر محمد الكبير الانتقام، فسارت معه جموع من الرعية منها الأرباع وسكان القصور وقبائل أولاد نايل، الذين انطلقوا بقياد ابن احمد التيجاني مؤسس الطريقة نحو وهران بنية

[31] صالح عباد: المرجع السابق، ص 224- 225.

الاستيلاء عليها[32]، وفي هذا يقول مسلم بن عبد القادر :" وفي عام 1242هـ/ 1826م، ثار على الباي حسن القطب المكتوم السيد أحمد بن سالم التيجاني في نحو 600 من رجال عين ماضي وأصحاب الزاوية التيجانية ومعهم جمع غفير من الصحراويين والحشم..."[33] ، ولكن في طريقهم تعرض جيشهم لهجوم غير متوقع من قبل مجموعة من اللصوص، فهزموا وتعرض محمد الكبير لجروح خطيرة نقل على إثرها إلى عين ماضي، أين بقي شهرين بين الحياة والموت[34].

وفي السنة الموالية (1827م) حاول محمد الكبير مهاجمة وهران عاصمة بايلك الغرب مرة أخرى، وتمكن من الوصول إلى أسوار المدينة ودارت بينه وبين القوات النظامية معاركة حامية[35]، استطاع في البداية تحقيق انتصارات تذكر لكن خيانة قبيلة الحشم له ولأتباعه جعلته ينهزم، وقتل التيجاني قائد الثورة سنة 1827م[36]، وعن هزيمته يذكر الشريف الزهار: " بعث الباي المال لكبراء الحشم لكي يتخلوا عنه، وخرج إليه من وهران بالقوم وأمر المحلة أن تردفه، فأصبح الباي مقاتلا، وفر الحشم عن التيجني (كذا) وفر الكثير من جيوشه التي أتت معه ولم يبق معه إلا نحو الثلاثماية (كذا) من أعراب زكور... وقاتلوا قتالا شديدا إلى أن قتلوا عن آخرهم

---

[32] (L) ARNAUD, op. cit, p 474.

[33] مسلم بن عبد القادر: أنيس الغريب والمسافر: تحقيق رابح بونار، الشركة والوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 31.

[34] (L) ARNAUD, op. cit, p 473.

[35] خالد بن العربي شعيب مقنونيف: ثورة التيجانية في بايلك الغرب إبان القرن التاسع عشر ، مجلة انثروبولجية الأديان، المجلد 17، العدد01، تصدر عن مخبر انتروبولوجيا الأديان ومقارنتها دراسة سوسيو انتروبولوجيا، تلمسان، 2021، ص 720.

[36](L) ARNAUD, op. cit, p 474.

....وبعثوا برأس محمد ولد التيجني ومن معه بعض الرؤوس الأخرى للجزائر... وبعثوا للسلطان محمود يبشرونه بقتله..."[37]، ويقال انه دفن في معسكر ولكن لا يوجد اتفاق على ذلك[38].

6.2.5 انتفاضات الأوراس والنمامشة 1815- 1828م:

توترت العلاقة بين السلطة الحاكمة وقبائل الأوراس منذ أن أقدم شيخ قبيلة أولاد يحيى بن طالب، على منع أحد الثائرين التونسيين المدعو الفرجاني من المرور على إقليم قبيلته، حينما كان هذا الثائر متوجها إلى قسنطينة عاصمة البايلك، وزاد التوتر أكثر عندما أعلن شيخ قبيلة أولاد يحيى بن طالب المدعو الشيخ الزين بن يونس عن الانفصال عن الأيالة والدخول في خدمة باي تونس، وتحصن الثائر في جبل الدير واستعصى أمره على السلطة التي لم تستطع القضاء على فتنته إلا باللجوء إلى الخديعة التي كان مديرها الحاج أحمد باي[39].

أما قبيلة الحنانشة فقد أعلنت عصيانها بعد أن قام أحمد باي بتعيين ابن رسغي شيخا عليها نظرا للصداقة القديمة التي كانت بينهما، فرفضت القبيلة هذا التعيين وهددت بالدخول تحت راية الباي التونسي إن بقي ابن رسغي زعيما لها، وكان قائد الثوار هو الحاج مبارك[40].

كما كانت قبيلة النمامشة في علاقات متوترة مع السلطة الحاكمة، ما دفع بالحكام للقيام بحملات متكررة ضدها لإخضاعها وإجبارها على دفع الضرائب، مثل المحاولة التي قام بها

[37] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 159-160.

[38] (L) ARNAUD, op. cit, p 474.

[39] صالح عباد: المرجع السابق، ص 229.

[40] المرجع نفسه، ص 230.

تشاكر باي سنة 1815[41]، وكذلك الحملة التي شنها عليهم في شهر فيفري من عام 1817م،[42] ومن تلك الحملات العسكرية على النمامشة حملة احمد باي حينما كان قائد العواسي[43]، وفي سنة 1828م، انضمت النمامشة إلى الحنانشة فجرد الحاج أحمد باي حملة ضدهم وتمكن من هزيمتهم شر هزيمة وغنم الكثير من أغنامهم وجمالهم[44].

[41] (L) FERAUD, Notes Sure Tebessa, In R.A, N° 18, Alger, 1874, p 456.
[42] (E) MERCIER, op. cit, p 346.
[43] (L) FERAUD, Notes…, op. cit, p 456.

[44] صالح عباد: المرجع السابق، ص 230.

انعكاسات الثورات المحلية على أوضاع البلاد

6. انعكاسات الثورات المحلية على أوضاع البلاد:

1.6 سياسيا:

أفرزت الثورات التي عرفتها البلاد انعكاسات عديدة، منها من كانت آنية ومنها من استمرت لفترة طويلة مثل ما سببته ثورة الكراغلة، حيث تواصلت انعكاساتها على المشهد السياسي في البلاد إلى غاية نهاية الفترة العثمانية، وقد تجلت من خلال التنافس السياسي والصراع حول السلطة والحكم بين فئة الكراغلة والأتراك.

كما أن المتتبع لنتائج بعض الانتفاضات، يدرك أنها فرضت على السلطة الحاكمة نمط معين في علاقتها مع فواعل المجتمع والقبائل النفوذية، إذ أصبحت بعدها السلطة تتقاسم الحكم معها ولم تكن العلاقة بينهما علاقة حاكم بمحكوم[1].

خلفت مختلف الثورات والانتفاضات التي عرفتها البلاد الجزائرية، أواخر الحقبة العثمانية أساسا، اضطرابا في الوضع السياسي، وتجلى ذلك في القمة كما القاعدة في الهيكل التنظيمي للسلطة الحاكمة، ويتضح ذلك الاضطراب في المناصب خاصة بعد سنة 1792م، واستمر إلى غاية مجيء الداي حسين وان عرفت عهدته استقرارا نسبيا في بعض الوظائف السامية، إلا أن الارتباك وكثرة حركات العزل بقي سمة للمناصب الدنيا.

فعلى مستوى السلطة المركزية نحصي من سنة 1790- 1830م، تعاقب 8 باشوات على حكم الأيالة اغتيل منهم 6، وهو مؤشر خطير على الارتباك السياسي وعدم الاستقرار الإداري الذي عرفه أهم منصب في البلاد، ومن المنطقي أن كل حاكم يصل إلى السلطة يقوم

[1] جميلة معاشي: الأسر المحلية...، المرجع السابق، ص 359.

بتغييرات شاملة في مخزنه، كما يعمل على إرضاء ومكافأة العناصر التي وقفت معه ولو على حساب مصلحة الدولة، إذا كان قد صل إلى المنصب عن طريق انقلاب[2].

ونفس الوضع نلاحظه في الإدارة الإقليمية، إذ كان الباي الجديد يقوم بتغييرات جذرية في المناصب الحساسة، وخاصة إذا كان لا يثق في من عملوا مع الباي السابق خوفا من المؤامرة التي قد تحاك ضده[3].

بالإضافة إلى أن العديد من تلك الثورات كانت سببا في نهاية حكم بايات كثر سواء بالموت في المعارك أو بسب عزلهم من مناصبهم بعد فشلهم في القضاء على تلك الانتفاضات، وهذا ما أعاق الدور المنوط بهذا المنصب الحساس في جهاز الحكم والإدارة.

ولعل أهم انعكاس خلفته هذه التمردات، وهو إضعاف سلطة الدولة في مجالات القبائل الثائرة، فالكثير من الثورات لم تتمكن السلطة من القضاء عليها إلا باللجوء إلى الصلح مع الثائرين كما حدث في ثورة الشرق الجزائري مثلا، وهذا يعد انهزاما في عرف السلط الحاكمة، وانكشف ضعف الدولة للساكنة بعد خسارة القوات النظامية أما الثائرين في عدة معارك وتمكن القبائل من الاستيلاء على أموال وممتلكات البايلك[4].

كانت هذه الثورات، خاصة الدينية منها خلال القرن 19م، سببا في فقدان السلطة الحاكمة الشرعية السياسية التي أدارت بها البلد، بعد إقناع زعماء بعض الانتفاضات الرعية بعدم أهلية حكام الأيالة في تصريف شؤون المسلمين، لمروقهم عن الدين وعدم إقامة الشرع في البلاد،

---

[2] ارزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني ...، المرجع السابق، ص 27-29.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

[4] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص291.

متذرعين بأن الحاكمية لا تكون إلا لله، وهذا ما اتخذه الشريف الدرقاوي لإعلان ثورته على السلطة الزمنية آنذاك، وما زاد من تأجيج العامة واقناعهم، هي الحملات العسكرية العنيفة من تقتيل وسلب ونهب وحرق والتي كانت تواجه بها السلطة كل فئة تنتفض ضد ممارسات بعض المسؤولين من جباة الضرائب والقياد ونحوهم.

أما على المستوى الخارجي فقد كانت هذه الثورات سببا مباشرا في زيادة توتر العلاقات مع المغرب الأقصى وتونس، حينما تأكد تورط الجارتين في دعم كل من ثورة ابن الأحرش والشريف الدرقاوي.

كما ساعدت القوى الأوربية للتدخل في الشأن الجزائر من خلال علاقاتها المشبوهة بزعماء بعض الانتفاضات مثل ثورة ابن الأحرش.

2.6 اقتصاديا:

يرتبط ازدهار الحياة الاقتصادية ورخائها غالبا بتوفر الأمن والاستقرار، وهذا ما افتقدته البلاد الجزائرية زمن الثورات التي شهدتها تحديدا أواخر العهد العثماني.

فالسلطة الزمنية أثناء نشوب تلك الثورات لم يكن همها سوى القضاء عليها وبسط هيبتها، فكانت تضطر أحيانا لقطع الأشجار وحرق الغابات وإتلاف المحاصيل من أجل تحقيق أهدافها، مما أثر مباشرة على اقتصاد الدولة ومعيشة المجتمع.

وقد انعكست هذه الانتفاضات على القطاع الفلاحي في العديد من مجالات القبائل الثائرة، بسبب العزوف عن الزراعة وقلة اليد العاملة ومحاصرة القوات النظامية.

كما أن موارد الخزينة تراجعت بشكل ملحوظ بسبب رفض القبائل المتمردة دفع اللزم المقررة عليها، بالإضافة إلى أن بعض القبائل لم تكف شرها إلا بعد الإنقاص من قيمة الضرائب المفروضة عليها مثل ما جرى مع قبيلة فليسة أواخر القرن 18م.

إلى جانب ما تقدم، استنزفت هذه الثورات مالية الدولة بسبب ما كانت تنفقه في الحملات العسكرية من أسلحة ومؤونة ومكافآت للجنود ونحو ذلك[5].

إن انعدام الأمن وانتشار الفوضى واللصوصية قد أثر على حركة القوافل التجارية وتجمعات الأسواق ونقاط التبادل التجاري بين الساكنة، خوفا من عمليات السلب والنهب التي صارت تمارسها بعض القبائل مستغلة الأوضاع السائدة.[6]

أربكت هذه الثورات السياسات والمشاريع الاقتصادية التي كانت تخطط لها السلطة من اجل إيجاد بدائل وموارد جديدة، وهذا ما نسجله على سبيل المثال في ثورة بلاد جرجرة حينما رفضت قبيلة بني جناد مشروع الداي حسين عندما أراد استغلال غابات الزان في المنطقة.

وعلى المستوى الخارجي، زادت هذه الثورات من رغبة الفرنسيين والانجليز في الحصول على امتيازات مستغلين الظروف السائدة، مما أضعف اقتصاد الدولة ورهنه بيد هؤلاء، وقد شاعت الأخبار أثناء ثورة ابن الأحرش أن هذا الأخير يتعامل مع الفرنسيين، وانتشرت إشاعات أخرى أنه صديق للانجليز خاصة بعد إعطاء هذا الثائر أوامر لأتباعه بعدم التعرض للسفن الانجليزية[7].

---

[5] ناضر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 290.

[6] المرجع نفسه، ص 291

[7] المرجع نفسه، ص 292.

كما أن الموارد التي كانت تصدرها الدولة إلى الأسواق الأوربية وغيرها قد تأثرت نظرا للفوضى وحالات التلف التي كانت تتعرض لها تلك الموارد في مناطق القبائل الثائرة، مثل الأصواف والجلود التي كانت تنتج بكثرة في مجالات أولاد نايل بابايلك التيطري.

3.6 اجتماعيا:

هزت الثورات التي عرفتها البلاد أركان المجتمع الجزائري بسبب انتشار الفوضى والهلع بين السكان البدو والحضر على حد سواء.

وكانت الثورات سببا في زيادة الصراع الاجتماعي بين الفئات المتنافسة تقليديا في البلاد مثل الحضر والبدو، حيث كانت الفئة الأخيرة هي السند الداعم للكثير من الثورات التي تضررت منها المدن وساكنتها، وهذا ما نلاحظه مثلا في ثورة ابن الأحرش حينما تقاتل حضر قسنطينة مع البدو الذين كانوا ضمن جيش ابن الأحرش.

ومن النتائج السلبية اجتماعيا نلاحظ أن الطبقة الوسطى تقلصت، بينما زاد كبار التجار والسماسرة وأصحاب الأموال في المدن ثراء، بسبب انتهازهم للفرص أثناء الثورات وفي زمن الفوضى والخوف وانعدام الأمن، في ظل تراجع رقابة الأسعار من قبل السلطة.

بالرغم من أن السلطة حاولت تغيير طريقة تعاملها مع الرعية من خلال التعامل مع الفرد بدل القبيلة، إلا أن بعض الثورات أثبتت استحالة ذلك في الكثير من المناطق، وفرضت عليها إقرار الزعامة والاعتراف بالمشيخة مثل ما حدث مع ثورة فليسة، إذ كان من نتائجها الاعتراف بسلطة بن زعموم على قبيلة فليسة وغيرها من القبائل.

خلفت هذه الثورات حصيلة ثقيلة من القتلى بين جموع الثائرين والفرسان والجنود النظامين، مما أدى إلى تراجع عدد السكان بشكل ملحوظ[8]، ويمكن أن نصور الوضع بدقة من خلال ما ورد في مذكرات الزهار الذي يقول عن ثورة درقاوة ما نصه: " ثم أن الباي الجديد كتب المخزن القديم وكتب لكبراء العرب، واخبرهم بقدومه...ثم جهز المحلة... واجتمع الناس عليه وسافر بالمحلة ونادى مناديه أن من أتى برأس من الأعداء يأخذ عشرة سلطانية فوقعت قتالات بين الباي المقلج، وبين الدرقاوي ومات من العرب عدد لا يحصى، وكانت تجمع رؤوس بني آدم مثل الجبال..."[9].

وبسبب الفوضى وانعدام الأمن تأثرت معيشة السكان وانعدمت السلع الأساسية من الأسواق بسبب قطع الطرق، وفي هذا يقول الزهار بشأن ثورة درقاوة: " ووقع الغلاء في الحبوب في المدن وغيرها حتى وصل القمح بالكيل الجزائري إلى خمسة دورو للصاع الواحد وصاروا يأتون بالقمح إلى الجزائر في البحر "[10].

كما حلت ببايلك الشرق سنة 1804م، مجاعة عظمى بقيت راسخة في الأذهان ضاعفت من حدتها ثورة ابن الأحرش، فاضطربت الرعية وأصبحت الأعراش تغير على بعضها، ويذكر العنتري أن البر وقتذاك بيع بـ 15 ريال وصاع الشعير بـ 7 ريالات ودام القحط لمدة سنة كاملة وقلت الداهم لدى الناس واضطربت أحوالهم[11].

[8] ارزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني ...، المرجع السابق، ص 85.

[9] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 87.

[10] المصدر نفسه، ص 87.

[11] صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 33- 34.

ولم تكد تختفي آثار هذه الأزمة في بايلك الشرق، حتى ضرب المنطقة جفاف أثر على المحاصيل الزراعية تزامن مع حكم الباي طوبال(1808- 1809م)، فارتفعت الأسعار وقست المعيشة[12].

على الأساس المبسوط سلفا، تتبين الظروف الصعبة التي عاشها المجتمع الجزائري والتي زادت حدتها منذ مطلع القرن 19م، ومع انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم ونشوب الثورات وتغير الظروف داخليا وخارجيا وانكشاف ضعف السلطة، انقسم المجتمع بين ثائر ضد السلطة ومتحالف معها وبين ناقم من انعدام الأمن.

وبهذا تبرز بجلاء الانعكاسات السلبية، التي تركتها الانتفاضات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ضاعف من الأطماع الأجنبية التي استغلت الظروف السائدة والفرصة السانحة.

[12] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 293.

خاتمة

جامعة باجي مختار - عنابة
المجلس العلمي
كلية العلوم الإجتماعية

7. خـــــاتمة

بعد بسط محاور مقياس الثورات المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني بالتحليل والدراسة يمكن الخروج بالعديد من الاستنتاجات:

إن الثورات والانتفاضات شملت مختلف فترات الحقبة العثمانية في الجزائر، بيد أنه يجب التميز بين الثورات التي عرفتها الجزائر في الفترة الأخيرة مع نهاية القرن 18م، وبداية القرن 19م، والفترات الأخرى التي سبقتها، من حيث طبيعتها وشكلها وتعامل السلطة الحاكمة معها.

ساهم تراكم الأوضاع السلبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في زيادة حدة الثورات وانتشارها وتزامنها خاصة مع مطلع القرن 19م، مما أنهك مؤسسات الدولة وزادت أعباء الخزينة، فكان ذلك سببا في ارتباك السياسات الضريبية التي لم تعد منظمة وأجحفت في حق بعض الفئات والمجالات دون غيرها.

إن السبب الرئيس في اندلاع الثورات في مختلف مناطق البلاد كان بعدما تخلت السلطة عن السياسة التي طبقتها في بواكير الوجود العثماني القائمة على مبدأ المحافظة على الامتيازات، وعدم التدخل في شؤون القبائل وإشراكها في إدارة مصائر البلاد.

لقد كانت سياسة المركزة والحرص على تبعية المجال الترابي للسلطة أحد الدوافع لانتفاضة القبائل التي كانت تسعى لإظهار استقلالها.

وما يمكن استنتاجه كذلك أن أهل الزاوية وأصحاب الطرق الصوفية قد تزعموا الكثير من الثورات في مطلع القرن 19م، بعد زوال التحالف التقليدي الذي جمعهم بالسلطة بسبب زوال المبرر الشرعي للحكم العثماني، في ظل عجز رجالاته عن إيجاد بدائل عن ذلك، وزادت القطيعة

بسبب إقدام السلطة الزمنية عن سحب الامتيازات التي استفاد منها رجال الطريقة منذ بواكير العهد العثماني.

نتج عن مختلف هذه الانتفاضات، ارتباك إداري واضطراب سياسي وانتشار الفوضى في مختلف مناطق البلاد وانعدام الأمن وحدوث القطيعة بين السلطة وكثير من القبائل النفوذية في دواخل البلاد، وقد سمح هذا الوضع بتجرؤ بايات تونس وسلاطين المغرب على الحدود الجزائرية، فصارت البلاد بين انتفاضات القبائل وحملات دول الجوار على البر وتعديات الدول الأوربية من جهة البحر، ما اضر بالدولة على مختلف المستويات وهو ما هيأ الظروف للمحتل الفرنسي سنة 1830م.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق والمخطوطات:

أ/ الوثائق:

- **وثائق الأرشيف الوطني:**

مهمة دفتري رقم 18، حكم رقم 25، بتاريخ 979هـ.

مهمة دفتري رقم 23، الحكم 244، بتاريخ 981هـ.

مهمة دفتري رقم 28، حكم رقم 546، بتاريخ 984هـ.

مهمة دفتري رقم 43، الحكم 148، بتاريخ 988هـ.

- **وثائق المكتبة الوطنية:**

المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة مراسلات، المجموعة 1641، الوثيقة 81.

ب/ السجلات:

- **سجلات الأرشيف الوطني:**

سجلات البايلك، العلبة 36، السجل 384.

سجلات البايلك، العلبة 36، السجل 375.

- **سجلات المكتبة الوطنية:**

سجل دفع الضرائب: مخطوط رقم 1646، المكتبة الوطنية الجزائرية، تاريخ النسخ 12هـ.

ثانيا: المصادر المطبوعة:

باللغة العربية:

التلمساني احمد ابن هطال: رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحرواي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، عالم الكتاب، القاهرة، 1968.

خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، ش. و. ن.ت، الجزائر، 1982.

الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ش. و. ن.ت، الجزائر، 1974.

الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1982.

بن عبد القادر مسلم: أنيس الغريب والمسافر: تحقيق رابح بونار، الشركة والوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

العنتري صالح: مجاعات قسنطينة، تقديم وتحقيق: رابح بونار ، ش. و. ن.ت، الجزائر، 1974.

العنتري محمد الصالح: فريدة منسية في حال دخول الأتراك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق: يحيى بوعزيز، دار هومة، الجزائر، د ت.

باللغة الأجنبية:

ARVIEUX (CH), Mémoires Chevalier d'Arvieux, T5, Charles-Jean-Baptiste Delespine, Paris, 1735.

DE TASSY (L), Histoire du Royaume d'Alger, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725.

DEVOULX (A), tachrifat, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.

HAEDO (F.D), Topographie et histoire générale d'Alger, tr. De l'éspagnol par Dr. monnereau et A. Berbrugger, s .Éd, s.d.

SHAW (D.R), Voyage dans la régence d'Alger, tr. de l'anglais par J. Mac Carthy, marlin, paris, 1830.

Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1843- 1844, l'imprimerie royale, paris, 1845.

VENTURE DE PARADIS (J.M), Alger XVIII Siècle, édité par Fagnan, Alger, 1898.

ثالثا: المراجع:

باللغة العربية:

ألتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

اينالجك خليل وآخرون: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (1600– 1914)، ترجمة: قاسم عبده قاسم، مجلد 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

بلبروات بن عتو: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني،ج1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016.

بيات فاضل: الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الدار التونسية، تونس، 1972.

جب هاملتون و باون هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة ودراسة: أحمد أيبش، ج1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012.

الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1972.

سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة: عبد الله زبادية، دار القصبة، الجزائر،2007.

سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008.

شويتام ارزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، دار هومة، الجزائر، 2012.

غطاس عائشة وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

مروش المنور: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث: العملة .الأسعار والمداخل، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2009.

باللغة الأجنبية:

BENMANSOUR (A), Alger XVI-XVII Siècles, journal de Jean-Baptiste Gramaye « évêque d'Afrique », le Cerf, paris, 1998.

GRAMMONT (H.DE), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux, paris, 1887.

Jules Duval , L'Algérie : tableau historique, descriptif et statistique, librairie de L. Hachette, paris, 1859.

MERCIER (E), Histoire de Constantine, J. MARLE ET F. BIRON, Constantine, 1903.

Plantet Eugène, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France 1700- 1833, T2 , S .Éd, paris, 1889.

مقالات الدوريات:

باللغة العربية:

بونقاب مختار: انتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري 1802- 1816، مجلة المواقف، العدد 03، تصدر عن جامعة معسكر، معسكر (الجزائر)، 2008.

حيمي عبد الحفيظ: الطريقة التيجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال المصادر المحلية 1782-1826، مجلة آفاق فكرية، عدد خاص، تصدر عن مخبر الفكر الإسلامي في الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، بلعباس (الجزائر)، 2018.

شويتام أرزقي: دور الكراغلة في الجزائر أثناء الفترة العثمانية (1519- 1830)، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 03، العدد 04، تصدر عن جامعة الجزائر02، الجزائر، 2013.

بن العربي خالد مقنونيف شعيب: ثورة التيجانية في بايلك الغرب إبان القرن التاسع عشر ، مجلة انثروبولجية الأديان، المجلد 17، العدد01، تصدر عن مخبر انتروبولوجيا الأديان ومقارنتها دراسة سوسيو انتروبولوجيا، تلمسان، 2021.

قدور عبد المجيد: النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 28، تصدر عن جامعة قسنطينة، قسنطينة ، 2007.

قنان جمال: نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوربية في العصر الحديث 1500- 1830، مجلة المصادر، العدد 18، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2008.

هلايلي حنيفي: محاولة الجزائر العثمانية توحيد المغرب العربي بين الطموحات الإستراتيجية والإخفاق السياسي، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 05، تصدر عن مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، سيدي بلعباس– الجزائر، 2013.

باللغة الأجنبية:

ARNAUD (L)**,** « Histoire de l'Ouali Sidi Ahmed Ettedjani », in R.A. N°5, Alger, 1861.

BERBRUGGER (A), Notes Relatives a la révolte de ben sakheri, In R.A. N° 10, Alger, 1866.

BERBRUGGER (A), " Un chérif Kabyle en 1804 », in R.A, N°3, Alger, 1858.

BOYER (P), Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVIe-XIXe siècles), In: R. O.M. M, N°1, 1966.

BOYER (P), Le problème kouloughli dans la régence d'Alger, In R.O.M.M, N° 8, 1970.

BOYER (P), Les renégats et la marine de la Régence d'Alger, In : R. O. M. M, N°39,1985.

Boyer (P), La révolution dite des "Aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671). In: R.O. M.M, N°13-14, 1973.

DELPECH (A), LE Soulèvement des Derk'aoua De La Province D' Oran, In R.A, N°18, Alger, 1874.

FEDERMANN (H) ET AUCAPITAINE (H), Notices sur l'histoire de l'administration du beylik de titeri, In R.A, N°9, Alger, 1865.

FERAUD (L), Notes Sure Tebessa, In R.A, N° 18, Alger, 1874 .

FERAUD (L)**,** « Epoque de l'établissement des turcs à Constantine », In R.A. N°10, Alger, 1866.

ROBIN (J.N), Note Sur Yahia Agha, In RA, N°18, Alger,1874.

ROBIN (J.N), Les Oulad Ben Zamoum, In R.A , N°19, Alger, 1875.

VAYSSETTES (E), « Histoire des derniers Beys de Constantine », In R.A. N°4, Alger, 1859-60.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

باللغة العربية:

حماش خليفة إبراهيم: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي 1798-1830، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1988.

شويتام ارزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519- 1830م، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

غطاس عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000.

معاشي جميلة: الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة نهاية العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/ 2008.

ميلودي محمد: الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 02، قسنطينة، 2019/2018.

باللغة الأجنبية:

Marchika Jean : La Peste en Afrique septentrionale: Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, thèse pour le doctorat en médecine, faculté mixte de médecine et de pharmacie, université d'Alger, Alger, 1927 .

الفهرس

جامعة باجي مختار - عنابة
المجلس العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مقدمـــــة 1
1. الأوضاع السياسية..... 4
1.1 داخلـــــيا..... 4
1.1.1 المؤسسات السياسية..... 5
1.1.1.1 المؤسسة المركزية 5
1.1.1.1.1 مجلس الدولة (الديوان)..... 6
2.1.1.1.1 مجلس الحكومة..... 6
1.2.1.1.1.1الداي..... 6
2.2.1.1.1.1الخزناجي.. 7
3.2.1.1.1.1أغا العرب..... 7
4.2.1.1.1.1 خوجة الخيل..... 8
5.2.1.1.1.1 وكيل الحرج..... 9
6.2.1.1.1.1 البيت مالجي..... 9
2.1.1.1 المؤسسة الإقليمية..... 9
1.2.1.1.1الباي..... 9
2.2.1.1.1الخليفة..... 10
2.1.1 مميزات النظام السياسي..... 10
1.2.1.1 تداخل المهام والوظائف..... 10
2.2.1.1 الصبغة العسكرية..... 11
3.1.1 النظام السياسي: بين الاستقرار والاضطراب..... 14
2.1 خـــارجـــــيا..... 18
2. الأوضاع الاقتصادية..... 21
1.2 الحبوب مؤشر اقتصادي مهم..... 22
2.2 المنتوجات الحيوانية: رافد مهم للاقتصاد..... 25

3.2الضرائب: نظام مالي عثماني.....26

4.2الورشات الحرفية: قاعدة الاقتصاد.....28

5.2 سيطرة رؤوس الأموال على اقتصاد الدولة.....29

3.الأوضاع الاجتماعية.....32

1.3عدد سكان الأيالة: الوضع الديمغرافي.....32

2.3الفئات السكانية..... 35

1.2.3الأتراك.....37

2.2.3الكراغلة.....38

3.2.3الأعلاج..... 40

4.2.3الأندلسيون.....41

5.2.3الطوائف غير المسلمة.....43

6.2.3الأهالي.....45

3.3 الأزمات الصحية ودورها في زيادة احتقان العامة..... 46

4.3 تحولات طبيعة علاقة الحاكم بالمحكوم.....50

4.أسباب الثورات المحلية.....55

1.4 تراجع الانتعاش الاقتصادي الذي كان في القرن 18م.....55

2.4غياب الاستقرار السياسي الذي شهده القرن 18م.....59

3.4 التنافس الفرنسي الانجليزي للحصول على امتيازات في الجزائر.....61

4.4 توتر العلاقات مع المغرب الأقصى وتونس.....65

1.4.4 المغرب الأقصى.....65

2.4.4 تونس.....67

جامعة باجي مختار - عنابة
المجلس العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة
المجلس العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

5.4 تزايد نفوذ اليهود داخل السلطة.....68
5. أهم الثورات.....71
1.5 ثورات ما قبل القرن 19م.....71
1.1.5 ثورة الكراغلة 1630م.....71
2.1.5 ثورة الشرق الجزائري 1637- 1643م..... 72
3.1.5 الطريقة التيجانية والسلطة.....74
1.3.1.5حملة الباي محمد الكبير 1784م..... 75
2.3.1.5حملة عثمان باي ابن محمد الكبير 1787م..... 76
4.1.5 ثورة قبيلة فليسة 1767م..... 76
5.1.5 ثورة أولاد نايل 1772م..... 78
2.5 ثورات ما بعد القرن 19م.....79
1.2.5 ثورة ابن الأحرش 1804م..... 79
2.2.5 الثورة الدقاوية 1805- 1816م..... 82
3.2.5 ثورة بوسعادة وفليسة 1814م..... 83
4.2.5 ثورات منطقة جرجرة 1818- 1825م..... 85
5.2.5 الثورة التيجانية 1826-1827م..... 86
6.2.5 انتفاضات الأوراس والنمامشة 1815- 1828م.....88
6. انعكاسات الثورات المحلية على أوضاع البلاد..... 89
1.6 سياسيا..... 89
2.6 اقتصاديا.....91
3.6 اجتماعيا.....93
7. خاتمة.....95

قائمة المصادر والمراجع.....98

فهرس المحتويات.....105